٣٣٠ع

الايماضات والتشريفات

حسبي

كتاب اللمحات والتلويحات
الموسوم بالصحيفة الكاملة والحكمة
السوية في [illegible] الحدوث
والسرمدية والعقل الثابتة [illegible]
واثبات الحكمة السوية على البد
علينا باتمامه لعظم منه
وجميل آلائه كان الشروع
فيه في غرة العشر [illegible] من ذي القعدة الحرام
١٠١٢ من الهجرة المقدسة النبوية
حيث كانت الشمس في شرفها [illegible]
في بيتها والقمر والعلويان [illegible] عليه
حد فوق الاتصال بعد [illegible]
بلوغ الانحراف لسبع درجات
في كتبه رقمها المصنف بخطه

در نفس کتاب نه بر حواشی
فوائد مهمه از جناب مصنف سلمه الله

مر الحارث مسعود

بسم الله الرحمن الرحيم
و الاستيفاق من العليم الحكيم

سبحانك اللهم رب الخلق والامر لك الملك ولك الحمد
ومنك البداية واليك العود وانت لكل شيء عليم
فاطر الملك والملكوت عالم الغيب والشهادة يسبح
لك ما في السموات وما في الارض وانت العزيز الحكيم
خصص اكرم مصطفيك من النفوس القادسات واعلام
الهداة اليك بالباقيات الصالحات سيدنا ونبينا
محمداً وعترته الانجبين وحامته الاقربين باتم صلواتك و
اعظم بركاتك انك انت ذو الفضل العظيم والطول القديم
وبعد فان المرجو المربوبين الى الرب الغني محمد بن محمد
يلقب باقر الداماد الحسيني ختم الله له بالحسنى يقول
ان هذه صحيفة ملكوتية سطيعة هي عين العلم في ارض القدس

منها

منهاجي نهر من الحكمة الالهية على شط القوة النظرية
عملناها للاخلاء الروعية والاقرباء العقلية مصفاة
للبيان في مرقاه التبيان ومراة للعيان في ميقات
البرهان ريم بهاحق اليقين في مسايل الحدوث السرمدية
وانضاج القول في طبخ الفلسفة النية وتقويم الحكمة
السوية مقصورا طورها على مقشو القول الناصع و
مروق الفحص البالغ اذ قد ضمن النظر السابغ والبحث
البالغ كتابانا الافق المبين والصراط المستقيم فالبسط
لتفصيل والرم والتحصيل على ذمتها وفي منتهما
صانها الله تعالى عن فتن النظر العامية وظلمات
المدارك السوداوية وصرف عنها كيد الافهام المادفة
وشر الاذهان العسوفة واوهام اتباع الظنون واماني
اصحاب المبون واقربها عين الامة الوسط من حزب
الحق وجند العقل ورجال الحكمة وكفاها جور الحد ثين
من الفئة الانسلمية والادنين من الفرقة اللهم لا

يكونية انه يسمع ويجيب فسنريكها انشاء الله تعالى وقد
استنامت اليها العقول الموزونة وان تجافت عنها
النفوس الملحونة واستعذبتها القرائح اللطيفة وان اشمازت
عنها الاذواق السخيفة واستعظمتها البصائر العقلانية
وان استهزءت بها السلايق الوهمانية فالعقل سموح
رعوج جموح لجوج والمرءهم ذكره يوعى فى تقدمة وسقايات
وتخمه وبالله الاعتصام ومنه العصمة التقدمة فى تحديد حريم
النزاع فى حدوث عالم الجواز اما علمنا ك فى حكمة ما
فوق الطبيعة ان تخصص التقرر بآن ما او بزمان ما مقطن
من جهة البداية يقال له الحدوث الزمانى وموضوعه و
هو الحادث الزمانى يكون لامحالة مسبوق الوجود فى افق
التقضي والتجدد بالزمان القبل وباستمرار عدمه الواقع
فيه سبقا زمانيا ويقابله القدم الزمانى وهو ان يستوعب
استمرار الوجود قطر افق التقضي والتجدد فيتحقق فى جميع
الازمنة والآنات وليس الاتصاف بهما الا للزمانيات

ووقوع التقرر عقيب العدم الصريح في وعاء الدهر
يقال له الحدوث الدهري وموضوعه وهو الحادث
الدهري مسبوق الوجود في الدهر سبقا دهريا بعدم صرف
في الاعيان لا زمان او آن ولا باستمرار للعدم او لا
استمرار ويتصف به الحادث الزماني بما هو موجود
متقرر في وعاء الدهر لا بما هو زماني واقع في افق
الزمان ويقابله القدم الدهري وهو السرمدية اي
تسرمد الوجود في وعاء الدهر لا في افق الزمان وفعلية
التقرر بعد البطلان الحقيقة وهلاك الذات في لحاظ
العقل يقال لها الحدوث الذاتي وموضوعه وهو
الحادث الذاتي في حد نفسه مسبوق الذات والوجود
وهو موجود ما دام موجودا بالبطلان والعدم ابدا ولكن
سبقا بالذات وفي لحاظ العقل لا سبقا دهريا وفي الاعيان
وهو يستوعب عمود عالم الامكان على الاستغراق
ويقابله القدم الذاتي المساوق للوجوب بالذات

فاعلمن انه ليس يعقل التنازع في المعنى الاول فكيف
يدعى للمفارقات المحضة وللزمان نفسه ولسائر
المبدعات ولا في الثالث فانى لاحد ان يفك
رقبته للامكان من اسره فالثاني هو جد حريم الخلاف
لا غير حيث ان جماهير المتهوسة بتشبه المبدعات
[redacted] قد زعموا في جاهلية الفلسفة
ان الحدوث الدهري والحدوث الزماني وان لم
يكونا متساوقين بحسب المفهوم الا انهما متساوقان بحسب
التحقق ولا يوصف بالحدوث الدهري الا الحادث
الزماني وله اعتباران يعرضه بحسبهما المعنيان فالكائنات
مسبوقة الوجود بحسب الوقوع في وعاء الدهر بصرف
العدم مسبوقية دهرية وبحسب الوقوع في افق التغير باستمرار
وبالمدة والمادة مسبوقية زمانية واما المبدعات فهي
بريئة الوجود في وعاء الدهر وليست مسبوقة لا بذات
الجاعل فقط مسبوقية بالذات لا غير واذ قد آن للعقل

ان يتم نوره بالبرهان فقد استبان فى استواء الحكمة

ان الحدوث الدهرى وان باين الحدوث الذاتى بحسب

المعنى لكنه يساوقه بحسب التحقق فى الموضوعات وبضاهيه

فى استيعاب عمود عالم الجواز على الاستغراق والحدوث

الزمانى مباين لهما بحسب المعنى واخص منهما بحسب

العروض للموضوعات وليس ان كل حادث دهرى

فهو حادث زمانى البتة بل ان كل حادث ذاتى فانه

حادث دهرى بتة والكاين والمبدع متضاهيان

فى المسبوقية بوجود القديم الفرد وبصرف العدم الصريح

فى وعاء الدهر وانما الاختلاف بحسب التعلق بالمادة

بالطبع وفى المسبوقية باستمرار العدم وبالمدة والمادة

فى افق التقضى والتجدد والقدم الدهرى وهو السرمدية

فى الوجود قد استاثر به الجاعل المبدع الحق تعالى كبرياؤه

كما استاثر بالقدم الذاتى فهو الذى على عرش الربوبية

ولم يكن له شريك فى الملك وسبحان الله عما يشركون

السقاتیة الاولی فیها فرقان شئون الموجود بحسب الطوار
او عیة الوجود ثم سیاق البیان علی نمط ایماض الم
یستبین لک فی حکمة ما فوق الطبیعة ان الامتداد من
خواص المتصلات ولیس یصح ان یوصف به الا الکمیات
القارة والکمیة الغیر القارة وبمقابله الامبادیها اللهم
الا بالعرض بحسب المقارنة لما هو الموصوف حقیقة
فالایس بما هو ایس واللیس بما هو لیس خارجان عن
جنس الامتداد واللا امتداد واللا استمرار کقولنا
الکیف خارج عن القسمة واللا قسمة والفلک لا خفیف
ولا ثقیل والصوت لا مرئی ولا مستتر ای غیر داخل
فی الجنس لا کقولنا هذا الماء لا حار ولا بارد ای فاتر
خارج عن الطرفین بالمتوسط فاذا کان الموضوع من
الزمانیات او الآنیات وصف الوجود والعدم بالاستمرار
او اللا استمرار لا بما هما وجود وعدم بل بحسب المقارنة لامتداد
الزمان او اللا امتداد الآن وان کان من الدهریات المحضة

لم يكن يتعقل هناك شي من ذلك اصلا والزمان متى

المتزمنات وليس لنفسه متى بل هو موجود في الاعيان

لا في زمان كما ليس لنفس المكان اين وهو اين المتمكنات

والدهر وعاء وجود الزمان والقوى الشاهقة من

الانوار القدسية والمفارقات النورية لتجردها

عن المادة وغواشيها وعلايقها وسلاسلها واغلالها

متقدسة عن الاين والمتى وموجودة في وعاء الدهر

لا في زمان وآن او مكان وحد ولا في جميع الازمنة

والآنات او جملة الامكنة والحدود والباري الفاظ

وهو نور الانوار جل مجده مستقر على عرش السرمد ومحيط

بالدهر والزمان وما فيهما جميعا وكبرياؤه متعال عن

ذلك كله والدهر محاط بالسرمد وكظل له ومعلول له ومن

سبيل آخر من المنصرح ان محل الشي وحامله وعلته

ومبدعه يستحيل ان يكون فيه ومشمولا له فاذا كان

الزمان نفسه موجودا لا في زمان اصلا فمحله وحامل محله

يمتنع عليهما ذلك والقوى العالية والانوار العقلية
اولى بهذا الامتناع فما ظنك بفاطر الكل ومبدع
الجميع فاذن ليس في الدهر والسرمد امتداد ولا في الوهم
ولا في الاعيان وليس يتصور فيه حد وحد ولا مضي
واستقبال او يعقل تغير وسيلان بل انما ذلك كلها من
خواص افق الزمان ووجود الشئ في الاعيان اما في
زمان ما او في جميع الازمنة او لا في زمان ما ولا في
جميع الازمنة وبالجملة الشئ يكون في المكان بما هو
جسم او جسماني لا بما هو موجود وفي الزمان بما هو متحرك
او متغير لا بما هو موجود والموجود بما هو موجود لا يلزم
ان يعتوره المكان والزمان بل قد يلحقه ان يوصف
بالكون فيهما بحسب كونه جسما او متحركا لا بحسب طبيعة الوجود
الا ان الوهم لا يالف الا هنا او هناك وكان او يكون
او كاين فيعسر على النفوس الوهمانية ان تؤمن بوجود
يتقدس عن ذلك ويفارق جملة الابعاد والامتدادات
والامكنة

والامكنة والحدود والازمنة والآنات ولكن لايعبأ
بوسوسة الوهم بعد حكم البرهان ايماض مايعطي الحكم
بوجود الزمان هو سبق استمرار العدم على بعض الوجودات
وترتب القبليات والبعديات والمعيات المقدرة
الامتدادية وتصرمها وتجددها على الاتصال وبالجملة
مسبوقية بعض المتغيرات باستمرار البطلان ثم التقرر
على استمرار خاص ثم اثبات التقرر وكذلك امكان
اختلاف الحركات اوتساويها او تشابهها ومايوجب
الاذعان بوعاء الدهر هو وجود المتقررات الثابتة
على الثبات بحيث لايعقل تغير وانتقال من حال الى
حال فلا يتصور امتداد ولا ابتنات وانكان ذلك
مسبوقا بصريح البطلان الثابت لاباستمراره ولااستمرار
ومايهدي الى الايمان بعرش السرمد هو وجوب الوجود
الحي القيوم المتعالي عن التبدل والانتقال بحسب
جميع الشيون والاحوال المحيط بالدهر والزمان بجملتها

ما فيهما في الآباد والآزال فالسرمد لا يحتمل الامتداد
واللا امتداد ولا طرء العدم ولا سبق الليس اصلاوان
الدهر لا يصح فيه الامتداد واللا امتداد ولا طرء البطلان
بعد التقرر ولا سبق استمرار الليس اطلاق استمراره وان
صح فيه سبق اصل الليس الخارج عن جنس الوصفين والزمان
يقع فيه التغيرات والتبدلات وحصول الوجودات
بعد العدمات المستمرة ثم اثبتات الاستمرارات
وافق الزمان امر زايد على معنى الوجود وعلى المتى
اى نفس النسبة المعبر عنها بالكون في الزمان كما المكان
على الاين فالمقدار المنقضي المتجدد بنفس ذاته لا يكون
نفس الوجود ولا نفس النسبة واما وعاء الدهر فليس هو
شيئا وراء صرف الوجود ونسبة الموجود الثابت
الى الموجودات بالقبلية والبعدية او المعية وان
كان ذلك انما يكون بعد العدم الصرف وكذلك وعاء
السرمد هو نفس محوضة الموجودية والنسبة التي هي للموجود

المحض لا من بعد العدم الى الموجودات الثابتة
بالقبلية او المعية فكما يقال الخارج ظرف من ظروف
الوجود ولا يعنى ان هناك شيئا آخر ظرفا غير الوجود
العينى بل انما يعنى ان للشئ حصولا اصيلا لا فى
لحاظ الذهن فقط بل خارج الاذهان ايضا فكذلك
يقال وعاء الدهر وعرش السرمد نوعان من ظروف
الوجود واوعيته ويعنى الحصول الاصيل للشئ فى
الاعيان خارجا عن افق الزمان وما يعتبر به اما مع
صدق سبق العدم الصرف او بحيث يتعالى من كل
وجه عن احتمال العدم ايماض لعلك قد تحدست
الآن ان الوجود فى زمان ما فقط او فى جميع الازمنة
اخص من الوجود فى وعاء الدهر ومستلزم له بخلاف
العدم فى زمان ما او فى جملة الازمنة فانه غير مستلزم
للعدم فى وعاء الدهر اليس العدم فى وعاء الدهر انما
يصدق بارتفاع جملة انحاء الوجود فى الاعيان ومن

جملتها الوجود لا فی زمان بخصوصه ولا فی جمیع الازمنة
افلم یقرع سمعک فی طبقات الصناعة ان الطبیعة
تتحقق بتحقق فرد ما ولا ترتفع الا بارتفاع جمیع الافراد
وهذا کما یقال ارتفاع النقیضین فی بعض انحاء نفس
الامر من لحاظات العقل ای لحاظ مرتبة الماهیة من
حیث هی هی لیس فیه استیجاب ارتفاعهما فی نفس
الامر لانها اوسع منه کما لیس الخروج من دار من دور
البلد مستوجب الخروج منه لکونه اوسع منها فهذا القول
لیس یتعدی الحق من هذا النمط ولکن انما استوغ ایراده
علی سنة التنظیر ولیست النفس علیه نص المستصح اباه
لتجاوزه الصحة من سبیل آخر ایاض واذ افق
الزمان منقسم ووعاء الدهر مرتفع عن توهم الانقسام
واللاانقسام فیه فالایجاب والسلب علی نسبة عقدة
بعینها لا یتناقضان بحسب ما فی الزمان الا بوحدة الوقت
واما بحسب وعاء الدهر فلا یعتبر فی التناقض وحدة الحد

اوّلا بعضیّ

اولا يعقل هناک اختلاف حدين ولذلک لا يصدقان
معا بالاطلاق العام الدهري وكثيرا ما يتفقان
في الصدق معا بالاطلاق العام الزماني واذ
يصدق الموجب الدهري بالاطلاق العام يبطل
صدق السالب الدهري ومع ذلک فليس يصدق
الايجاب بالدوام الدهري الا اذا كان الموضوع
سرمديا غير مسبوق بالليس اصلا لا باستمراره ولا
بسنخه فالدوام الدهري هو السرمدية والوجود بعد
العدم في وعاء الدهر هو حصوله في حيزه بدلا عنه كوقوع
جسم بعينه بعد جسم بعينه في مكان بعينه واما الوجود بعد
العدم في افق الزمان فليس مطلبه ليقع في حيزه بل انما
يثبت استمراره وذلک كحصول جسمين في مكانين
في زمان واحد ايماض ومن هناک يستبين حكمهم ان عدم
الحادث في افق الزمان من المبادي العرضية لوجوده
ولا يلزم ان يكون نقيض الشيء مبدءا له ولعلنا نتلوه

عليك انشاء الله تعالى ايماض السبق الزمانى
هو ان يتخلف عن شئ شئ فى افق الزمان المخصص
حصولها بحد من منه فلا محالة يتوهم مرور امتداد
بينهما وليس يصادم ذلك حصولهما معا فى وعاء الدهر
المعبر عنه بالواقع كما ليس يصادم السبق المكانى
الحصول فى زمان واحد والمعية الزمانية هى ان
يتخصصا فى الحصول بحد واحد منه وهى نفس الفيئة
او منتهية اليها والسبق الدهرى السرمدى كسبق القيوم
الواجب بالذات جل ذكره على الحوادث الزمانية
مثلا هو ان يوجد شئ فى وعاء الدهر وليس آخر فيه
ليسا صرفا لا مستمرا او غير مستمر فيبطل الصير من سنخه و
يقع الوجود فى حيزه فلا جرم لا يتوهم تخلل امتداد او طرف
امتداد بينهما وينقلب السبق عند وجود المسبوق معية
دهرية وهى اجتماع شيئين فى صدق عقد الوجود عليهما
بالايجاب بحسب الواقع لا بحسب الحصول فى حيز او حد بعينه

من افق

من افق الزمان كمعية المفارقات بعضها لبعض و
هی مسانة للقيه وغير منتهية اليها ايماض اعلمن انه
ليس يمكن في السبق الدهری ان يترتب قبليات وبعديات
على التعاقب نفصلا عن قبليات وبعديات متعاقبة
الحصول انما احتمال ذلك شان السبق الزمانی و
يتبرهن من سبيلين احدهما النظر فی طباع وعاء الدهر
اذ ليس يتصور فيه امتداد وحدود والاخر لحاظ طباع
السبق الدهری عما يا باه طباع وعاء الدهر اليس مقتضاه
انه كان المسبوق معدوما عدما باتا ساذجا لا يوصف
باستمرار وتقدر مع وجود السابق وجودا صرفا لايشوبه
نماد وتقدر فكان الصادق عقدان دهريان سالب
وموجب فوجد فكذب السالب وصدق عقد
الايجاب عليهما معا بالاطلاق فاذا فرض آ سابقا
على ب سبقا بالدهر وهو على ج كذلك كانا معا معدومين
مع وجود آ ثم اذا ب قد بطل عدمه وعدم ج بعد

ثم عزل النظر

محفوظ فلا محالة يقع تقدر في عدم ج وفي وجود احميعا
فاذن يكون سبق الاول على الثالث بحسب استمرار
الوجود وتمادي العدم لا بحسب سنخيهما وهو خرق الفرض
وهذا الاصل مما تواطات عليه الفلسفة اليقينية اليونانية
والحكمة السوية اليمانية لكن الاختلاف في نحو التاسيس
عليه فالفلاسفة المتهوسة بتسرمد المبدعات تجعلها
جميعا مع مبدعها الباري تعالى شانه في السبق السرمدي
وقاطبة الحوادث الكونية معا في التاخر الدهري والحكيم
القايم بالقسط لا يشرك بربه احدا في القبلية السرمدية
ويجعل زمرقطان عالم الجواز من المبدعات والكاينات
معا في البعدية الدهرية كنفس واحدة وهم وازاحة
ولعل الوهم يتزعزع سرك ان الملك ناهض هناك في قبلية
واحدة فان ا يوجد مع عدم ب ثم يحفظ وجوده مع *
وجوده في حدين بوجود ب في الاخر منها فيكون القبلية
الاول والمعية في الاخير كما هو سنة القبلة والمعية الزمانيين

الفلسفة

* فيعتبر به لزوم الامتداد وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده فيعتبر انه ...
انما يكون كذلك لو وقع وجوده

وقد دريت ان الامر هناك على طور آخر والمعية تقع
في حيز القبلية وعند هاتخل هي عن ساهرة الواقع
من اسّها لا عن حد المعية فقط وليس العدم شيئا يعتبر
هو اذ ليس اخص لو هم له
المعية بالقياس اليه فهو انتفاء شيء لا الشيء يعبر عنه
بالانتفاء فلذلك ليس يصح ان يحكم عليه ولو بالسلبية
وامتناع الوجود بل انما يوخذ مفهومه المتمثل في الذهن
وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم ما يضع الذهن انه عنوان
لتلك الحقيقة الباطلة فيعقد الحكم عليه بالسلبية وبالامتناع
مثلا حكما على التقدير لا حملا على البتّ وكان اوليس
لا على التقدير فوجد وصارا معا في الدهر خارجين عن
جنس التقدّر واللاتقدّر وعن توهم الحدود والامتداد
اذ الوجود بما هو وجود لا يتصور فيه صفة وحدود لا يحتمل اين
ومتى ثم هذا التقدم من صفات الجاعل القدس تمجّد قدسه

وليس للعقول النقية النورية والانوار المفارقة العقلية
الى اكتناه شيء منها من سبيل فاني للاذهان الترابية

الانسانية والقرايح الغيره البشرانية بكنهه وتحديده وانما
صيّور بالفحص والبرهان بوجبانه ان هناك تقدما سرمديا
مجهول الكنه مباين الحقيقة ومخالف الاحكام للتقدم
الزماني وساير التقدمات ضرورة ان الحادث اليومي
متخلف في الوجود عن سنخا بيته وبتعالى كبريائه عن
التقدم الزماني اذ معروضه بالذات ليس الا اجزاء
الزمان ولا يوصف به بالعرض الا المتزمنات فاذا
علم بالبرهان تحققه وانه لا سبيل الى تعرّفه بالكنه كان
ذلك سادامد المعرفة فالجهل المعلوم بالبرهان
قصيا درجات مراتب العرفان وهو العلم المامور به
في كتاب الله الاعظم وناموسه الاقوم والفارق بين الراسخين
في العلم من زمرة العاقلين وبين النفوس المعطلة من
غاغة الغافلين وكذلك الشان في ساير صفات البارى
الفاطر تعالى عزه وتعاظم مجده فهذا سنن الحكمة الفضيحة
السوية واما المتهوسون بالفلسفة النية فيقولون هذا

صيّور (اى نهاية ما يصار اليه)

الغوغا الجراد وبه يسمى الغوغا والغاغة من الناس هم الكثير المختلطون" صح

اللاهجة

السو

السبق شان الباری الاول ومفطوراته المبدعة
من الجواهر العقلیة والمفارقات النوریة جمیعا
والوهم حیث انه الف الابعاد وصحب الجهات ورای
وکل سبق ولحوق علی حدی امتداد یصرف العقل
ما دامت النفس فی دار غربتها من عالم الحس عن
الکنناه الامر فیه فیقاس بالسبق الزمانی وتوهم
الامتداد کما یقاس مطلق بالجسمانیات فیستغشر التصدیق
بان الاله الحق سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه
ایماض فاذا تعرفت ذلک فقد آن لک ان تحدس
انه لا یصح فی وعاء الدهر بطلان طار علی التقرر بل
الحوادث الدهریة یبقی بقاء دهریا لا زمانیا باضافة
الجاعل ایاها ابدا علی الثبات الصرف اذ لو عدم الشیء
فی الدهر بعد حدوثه لزم اما الحدود الامتداد فی الدهر
او کون عدمه الطاری هو بعینه عدمه السابق لا یغایره
الا بحسب اللفظ والتعبیر اللهجی واما فی افق التقضی والتجدد

کل شیء فی زمان ما

الموجود

فكثيرا ما ينعدم الشي بعد زمان الوجود لكنه ليس طاريا
بحسب الواقع اليس طر العدم في الواقع انما يصح
بارتفاع جميع انحاء الوجود والوجود في زمان الوجود
لا يرتفع عن زمانه والا اقترن النقيضان بل هو
ثابت في الدهر ابدا متخصصا بذلك الزمان وارتفاعه
عن الزمان البعد غير معقول اذ لم يكن متحققا فيه قط فاذن
طر العدم هنهاك ليس الا انبتات استمرار الوجود لا انقطاع
فيضانه عن الجاعل لا الارتفاع ما قد فاض والعدم
في الزمان البعد حق في الآزال والاباد فاذن انما
الطاري هو الوجود وكل عدم ازلي ايضا كل ما يحدث
من الزمانيات يبطل نسخ عدمه الدهري واستمرار عدمه
الزماني لست اعني ان له عدمين بل ان لعدمه السابق
اعتبارين فاذا هو يوجد يبطل ذلك العدم بما هو واقع
في وعاء الدهر لا بما هو واقع في زمان هو قبل زمان الوجود
وانما يبطل استمراره في ساير الازمنة وكل ما ينعدم من

الحوادث الزمانية يبقى سنخ الوجود الدهري ويبطل
استمرار وجوده الزماني لست اعني ان له وجودين
بل ان لوجوده اعتبارين وهو يبقى بما هو واقع في
وعاء الدهر ابدا ولا يرتفع بحسب افق الزمان عن زمانه
قطعی وانما يثبت استمراره الزماني في ساير الازمنة
ايماض نسبة الموجود المعين الى ساير الموجودات
اي جملة ما قد وخل في الوجود بالاطلاق العام اما نسبة
متقدرة امتدادية تختلف بحسبها حاله في الوجود بالقياس
الى تلك بالمعية واللامعية فيكون اذ هو مع البعض لا مع
ساير الابعاض ولا مع الجملة فيقع فيها امتداد غير قار
لا محالة واما نسبة دهرية وسرمدية غير متقدرة يمتنع ان
يكون بحسبها هو مع البعض في الوجود وليس هو مع
ساير الابعاض ولا مع الجملة فيكون له سواسية في الوجود
بالنظر اليه فلا يقع تقدر وامتداد في نفس النسبة اصلا
وان كان بعض المنسوب اليه في نفسه موصوفا بالامتداد

الجميع م

كما ان نسبة الشيء الى الاشياء في الوجود اما نسبة متقدرة
مسافية يختلف بحسبها المسافات والايون بالقرب
والبعد من ذلك الشيء او نسبة احاطية خارجة عن جنس
التقدر واللاتقدر يكون بحسبها جملة الامكنة والمتمكنات
والايون والمسافات بالقياس اليه على نسبة واحدة
فهي في انفسها موصوفة بالامتداد والجهات والابعاد
ولا يعقل شيء من ذلك فيه ولا في نفس النسبة
مفارقات عالم الهيولى كالكليات من الاحكام
التصديقية واطرافها التصورية والحقايق التي قبلنا
بطبايعها المرسلات فقط والانوار القدسية التامة بحقه
بطبايعها وشخصياتها جميعا لبريها عن الاين والمتى تابى
ان تعرضها النسبة المتقدرة المسافية او النسبة المتقدرة
الزمانية وان فاطر السموات والارض مبدع المكان والزمان
وجاعل المهيات والانيات وخالق الكل ومن وراءهم
محيط فهو بمجده وقدسه بالتقدس عنها احدر واحق

واحد

١٣

وهذا الاصل مما الحكمة السوية والفلسفة اليقينية قد نوا طا

على تاصيله والحكماء الراسخون والفلاسفة المتهوسون

في مسلك اثباته على موطي واحد والقران العزيز ناص

بقوله جل ذكره وهو معكم اينما كنتم بنفي التقدر المساوي

ويجعل جميع الامكنة والمتمكنات بالنسبة اليه تعالى

على سبيل واحد وضمير خطاب الجمع اذ ليس يختص

بابناء عصر بخصوصه بل بجمع قاطبة اصحاب العصور الخالية

والباقية معا بنفي التقدر الزماني ويجعل جملة الازمنة

والمتزمنات بالقياس اليه سبحانه وتعالى على نسبة

واحدة فالمعية المثبتة لا هي مكانية ولا هي زمانية بل هي

نسبة احاطية غير متقدرة ومعية دهرية غير بائدة و

امر قاطبة سواد الامكان في هذه النسبة كموجود واحد

متحدة الاجزاء وبارئها ليس يفارقها ابدا ولا يقارنها مقارنة

مكانية او زمانية كما قال مولانا امير المومنين وسيد

المسلمين على نبينا محمد وعليه صلوات الله وتسليماته

فاينما كنتم

ا ع مالكه ١٣

ليس في الاشياء بوالج ولا عنها بخارج سياقة
هل ابت ذو قريحة نقيبة فيعطيك ما تلقينه الحكم على جملة
عوالم الجواز بالحدوث حدوثا دهريا اليس اذا كان
بعض الجايزات متسرمد التقرر وبعضها مسبوقا بالبطلان
الدهري كان القيوم الواجب بالذات جل ذكره
مع المتسرمد وهذا المسبوق بالبطلان معدوم في
الدهر ثم اذ هو سبحانه صار معه ايضا اذ وجد فيه فقد تحققت
المعية الاولى في الدهر مفترقة عن الثانية ثم استمرت
معها فيه فقد لزم حصول امتداد في الدهر وعروض نسبة
متقدرة امتدادية للقدوس الحق وهما محالان فاذن يتعين
اما ان يكون كلها على ساهرة عالم الامكان سرمديا او
هو فطرى السفسطة واما ان يكون قاطبة قاطبتها من
المفارقات العقلية والذوات النورية الى المتزمنات
الكيانية والهويات الهيولانية سواسية في الوجود بعد العدم
في الدهر وهذا هو الحكمة الحقة فالمحصل الحق قد اخرج جملة

وقال كرم الله وجهه في خطبة غرى لم تقرب من الاشياء بالتصاق ولم يبعد عنها بافتراق ... سنه ...

المعد

المعلولات من متن الصريح وكتم العدم الباب المعبر

عنه باللاخلاء واللاملاء الزمانى الى صرحة التقرر

والوجود فى وعاء الدهر مرة واحدة دهرية فبطل عقد

العدم عليها بالاطلاق العام الدهرى فنسبة عز مجده

الى هذا الجزء من الزمان مثلا بالقبلية فالمعية الدهرية

يتبين كنسبته بها الى نفس الزمان جملة وكك الى

هذا الحادث اليومى كالى المجعول الاول بل زمر

المعلولات كافة وعلى هذا امص القران الكريم ما

خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة اى الا كخلقها و

بعثها اذ لا يشغله شان عن شان وفى السنة النبوية

واحاديث الاوصياء الطاهرين صلى الله عليهم

نصوص واشارات ليس ليسعها طور هذه الصحيفة

احصاء وذكرا حكومة كانه اذن قد بزغ ان الفلاسفة

المتهوسين من الفئة المشائية لم يصدقوا دعواهم

تعرف الامر فى استحالة تصور الامتداد فى وعاء

من يتبك فى دعاصدقوا
ما عاهدوا الله عليه وقوله
سبحانه لو صدقوا الله وراوا
... ومنه

الوجود الذي هو الدهر الدهر لسرمد و بطلان توهم النسبة
المتقدرة للباري الحق وان اصروا و اطنبوا بل انما
ذلك قولهم بافواههم الائمة من الرواقيه والحكما السبعة
الاصول و الاساطين افلاطن و سقراط و فيثاغورس
و انباذقلس و انكسيمانس و انكساغورس و ثالس عمود
الحكمة اغاثاذيمون و هرمس فاولئك في هذه المسئلة
اخواننا الذاهبون فحق علينا ان نظمار اليهم و نعض
الايدي على فراقهم ولكنهم وان صادفوا سمت الوجهة
وولوا الوجوه شطر السبيل الا انهم لم يكونوا يورثون
الاخلاف برموزات كلماتهم ما يستنام اليه السر في
حل عويصات الشكوك و عقد الاعضالات ذلك
فضل الله يوتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

استشراق اما قرع سمعك من العلم الاعلى ما سنوتيك
برهانه من ذي قبل ان ذا الله تعالى وهو لان واجب الوجود
بالذات واجب الوجود من جميع الجهات و بالفحص عليه

الدول

كصاحب الملل ومن وافقه انه و بعضهم عد الحكماء الاصول له اخرى غير السبعة الاساطين ١٢ ...

عض گزیدن بیع بکسر او صح ٥ صب

يستنيم

بالامطان

15

بالامكان واجب له بذاته حاصل له بالفعل على
السرمدية والابدية وليس يتصور له حركة وتغير وانتقال
من صفة او حال او شان الى صفة او حال او شان
اصلا ونسبته الى كافة مجعولاته ومعلولاته بالتاثير
والافاضة واحدة ابدا ولا تجدد وتعاقب فى جنبة الفاعل
الحق بل انما التجدد والتسابق والتعاقب فى جنبة
المعلولات والمتجدد هو نفس المعلول لا حال او شان
لصانعه القديم الاول سبحانه وعلى جملة ذلك اجماع
الفلاسفة فهل انت ذو سر نقى وقريحة مستنطقة فتستشعر
ان هذا الاصل الكريم انما يستقر لو كانت المعلولات
بشعبها وشعوبها متضاهية فى الحدوث الدهرى
فيكون فاعلها الحق قد فعلها فى الدهر مرة واحدة دهرية
اما مبدعاتها فلا فى زمان بوجه ما اصلا واما كايناتها
فكلا فى وقته والافاضة على هذا المرصاد باقية لا تذر
ولا تبيد ابدا واما المعلولات المفاضة فمنها زمانيات

واثرة فی افق التقضی والتجدد ولا فی الوعاء الذی هو
الدهر بل هناک متخصص الوجود وکل منها بوقت بعینه لا
یتعداه منها مفارقات غیر زمانیة ولا داثرة الیس انه
اذا التسرمد بعض المجعولات دون بعض کان للجاعل
الحق افاضه ذلک اذ لیست له افاضة ذا واذا انفقد تخلف
المفاض عن الافاضه ثم قد لحقته افاضة فیها و ایضا فاذن
یجتمع فیه سبحانه افاضتان متقررتان علی السبق واللحوق
فیکون تقرر الافاضة فیه علی التسابق والتلاحق فیلزم
انفصام تلک الاحکام بل انفصامها وانهدامها بالمرة
فیا اهل الکتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتکتمون الحق
وانتم تعلمون تنبیه اما تعرفت مما عرفناک ان کل
وجود زمانی فانه دهری بلحاظ آخر ولا عکس فالشیء الزمانی
ان اعتبر بطبیعته المرسلة کان من المجردات والدهریات
ولم یکن یصح ان یعد مما هو متباین او منقسم اصلا واذا ان
اعتبر بهویته الشخصیة المتزمنة فان لوحظت بما هی متقررة

قصم الشیء کسره
من غیر ان یبین
وقصمت الشیء
قصما اذا کسرته
حتی یبین صحاح

فی وعاء

16

فی وعاء الوجود الذی هو الدهر مع عزل اللحظ عن
وقوعها فی افق التقضی والتجدد وفی جزء او حد منه
بخصوصه کانت موجودة دهریة وان کان وجودها
فی الدهر بوجودها فی الزمان وفی ذلک الجزء او الحد منه
بعینه وان لوحظت بما هی متخصصة التقرر بافق التغیر
وبشیء من اجزائه وحدوده کانت موجودة زمانیة
کما ان وجود الشیء فی نفس الامر هو وجود لا یتعمل
العقل مع عزل النظر عن خصوصیات الظروف وان
اتفق ان کان ذلک عین تحققه فی ظرف ما بخصوصه
فالمتحقق فی لحاظ ما بعینه اذا لم یکن تعملیاً موجود فی نفس
الامر بما هو متحقق لا یتعمل العقل مع عزل النظر عن
خصوصیة اللحاظ لا بحسب الخصوصیة فانها ملغاة فی ذلک
وایضا الصورة العلمیة الارتسامیة هی بعینها المعلوم
بالذات والعلم بحسب ذینک الاعتبارین فان استغرب
ان الزمانی کیف یصیر دهریا قیل هذا کما ان الشیء

وهذا الکلام مطرد فی [illegible] الافراد [illegible]
الی الطبائع المرسلة فان خصوصیات الافراد
بمعزل عما یستتبعه الفردیة وانما
هی مناط خصوص الفردیة لا [illegible]

المادی بحسب تشخصه هیولانی ینا له الحس دون
العقل ووجوده طبیعی مع الکثرة وبحسب طبیعته المرسله
مجرد معقول للعقل ان ینا له ووجوده الهی وقبل
الکثرة فالطبیعة هی علی الفرد فی الوجود وفی اللحاظات
الا فی لحاظ التعین والابهام وهناک ایضا باحد اللحظین
فیه ومن المجردات المعقوله وهو من ذوات الاوضاع
المحسوسة ولا استغراب فی احکام العقل بالفطرة او
بالبرهان تذنیل من المتضح ان علاقة المفارق المحض
مع الهویة المتزمنة بالمعیة فی التحقق انما مناطها ان
وعاء صرف التقرر والوجود بجمیعها لا ان تلک الهویة المتز
واقعة فی الزمان وفی زمان ما بعینه اذ لیس ذلک
الاعتبار بینها وبین النور المفارق معه ولا تقدم ولا
تاخر اذ لیس بمتصور ان بجمیعها افق الزمان اصلا فاذن
مهما حکم علی شیء من المتزمنات والمفارق المطلق
بالمعیة او القبلیة وجب ان یعلم وجود المتزمن بما هو

وجود

وجود واقع فی الدهر لا بما هو وجود زمانی متمت
متغیر فی افق الزمان ای بحسب خصوصیه هویته
باعتبار الزمن وهذا کما اذا اتفق لاحدنا ان یکون
مع متمکن ما فی دار فانه حینئذ کان مع کل جزء من
اجزاء ذلک المتمکن فی تلک الدار من حیث ان
تلک الدار بجمیعه وذلک الجزء لا من حیث ان ذلک
الجزء بخصوص هویته متخصص بحد ما بعینه من حدود
ذلک المتمکن ومن حدود مکانه فبحسب هذه الحیثیة
بخصوصها لیس یعقل ان یحکم بالاجتماع فی تلک
الدار او بافتراق فی دارین فهی بخصوصها ملغاة
فی الحکمین جمیعا السقاية الثانية فیها طایفة من شئون
شعوب الحوادث بحسب احکام انحاء الحدوث ثم
ساق البیان علی نمط اخر ایماض قد اسلفنا اثنین
من انواع السبق السبعة والخمسة الباقیة ما فی المرتبة
باعتبار کون الشیء هو المبدء او المحدود او قرب الیه

فی النسبة و یکون فی العقلیات و فی الوضعیات و
بحسب الاتفاق و بحسب الاخری و ما فی العمل و
الشرف و ما فیه السبق فیه هو نفس المعنی المجعول
کالمبداء المحدود و لا الترتب بحسب القرب و البعد
منه و هذه الانواع الاربعة لیست بحسب علاقة
التوقف و الافتیاق و ما بالمهیة و هو الذی فی
مرتبة التقرر بحسب قوام سنخ جوهر الماهیة مع
عزل النظر عن مرتبة الوجود العارض المنتزع اخیرا
و هو من حیز الجعل البسیط المستتبع و ما بالطبع فی تقرر
الوجود العارض المنتزع عن نفس ذات المهیة
و هو من حیز الجعل المولف التابع و ما بالعلة و هو
الذی فی استحقاق حصول التجوهر و الوجود و وجوبهما
بالفعل و هذه الانواع الثلثة من جهة التوقف و
الافتیاق و یجمعها السبق بالذات فما بالمهیة و ما بالطبع
انما یلزمه الترتب العقلی لاحدی الذاتین علی الاخری

ئی

فی قوام جوهر المهیة وفی الوجود واما التعاکس
او اهلا تعاکس فی اللزوم فخارج عما یستوجبه
طباعهما بل ربما یعرض بخصوصیات زایدة کما
فی الفصل والعلة الصوریة او فی الطبیعة الجنسیة
او العلة المادیة فاما العلی فاذ هو تقدم الموجب
التام علی ما یمتنع ان یتخلف عنه فی الوجود فهذا
تقدم فی وجوب الوجود وحصوله الذی هو بالفعل
بته وهذا شرح قولهم ان المعنی فیه السبق فیه هو
الوجود یجب وصفه الذی هو الوجوب لا یجب
نفسه ففی طباعه استیجاب ان یتکافا المتقدم و
المتاخر فی اللزوم فلا محالة یجب ان یکونا معا اما فی
الزمان اذا کانا زمانیین او فی الدهر اذا کان المتقدم
غیر زمانی فهذا التقدم اما مع المعیة الزمانیة او مع
المعیة الدهریة المتاخر مع المتقدم وبه فی الزمان
او فی الدهر اذ منه اصل الحصول الذی هو بالفعل الیه

والمتقدم معه لا به اذ ليس ذلك منه يصل اليه وكك
الامر في رفعه بالنسبة الى رفعه ايماض سبق مرتبة
التقرر اعني قوام جوهر المهية على الوجود المنتزع العارض
سبق بالمهية فقط ولجوهريات المهية عليها سبقان
بالمهية وبالطبع من تلقاء حكم الجزئية في ظرف الخلط و
التعرية الذي هو لحاظ السقين والابهام والفحص هنالك
غامض وتجلي علها انام سبق بالمهية وسبق بالعلية والوجود
ولوازم المهية على الاصطلاح الصناعي وساير العوارض
اي لوازم يكون التعرض على مقتضى لها
بحسب مرتبة التقرر كالامكان والوجوب السابق بالنسبة
الى اللواحق بحسب الوجود من حيز السبق بالمهية فحال
الشيء بحسب مرتبة ذاته اقدم مما يلحقه بغيره وما عرض
لمرتبة الذات مما لحوقه في مرتبة متاخرة ايماض هل
بلغك بابنيا في الافق المبين ان الامكان اعتبار
سلبي في نفس الماهية المتقررة فهو بالقوة اشبه منه
بالعدم وحقيقة سلب بسيط لضرورتي طرفي تقرر الذات
المتقررة

19

المتقررة ولا تقررها بحسب نفس جوهر الذات لا ايجاب
لذلك السلب فهو يصدق في مرتبة الذات بما هي هي
ومطابق الحكم ومصداقه ليس حيثية نفس الذات
بما هي هي ولا اقتضاء من تلقائها لذلك بل مصداق
السلب التحصيلي في تلك المرتبة عدم اقتضاء من تلقاء
جوهر الذات بضرورة المسلوبة فالتقرر والبطلان
بالفعل كلاهما مسلوبان في تلك المرتبة وانما الصادق
سلب كل منهما سلبا بسيطا وليس في ذلك استيجاب
كذب النقيضين في تلك المرتبة لنفس نقيض التقرر
في تلك المرتبة سلب التقرر في تلك المرتبة على ان
يكون القيد للتقرر المسلوب على سبيل نفي المقيد لا السلب
على سنة والنفي المقيد فاذن للمعلول في نفسه ان يكون
ليس ليسا مطلقا وله عن علته ان يكون ايس قلب
الطرفين سلبا بسيطا هو حال الذات في حد جوهرها
والايس بالفعل حالها بحسب الاستناد الى الغير فهو لامحالة

سابق علیه ما دامت الذات متقررة سبقا بالذات
فتلک المسبوقیة بالذات هی الحدوث الذاتی فوجه
الذات المتقررة ما دام تقررها من تلقاء افاضة الجاعل
لا تستطیع العقل لا یلحظها الا محض الهلاک والبطلان
ای السلب الصرف واللیس المطلق باعتبار نفس جوهرها
ابدا فهی الحقیقة الجوازیة الا حیز القوة المحضة ووطن
الفاقة المطلقة کل شیء هالک الا وجهه ایماض فاذن
ما مع مرتبة ذات العلة المتقدمة هی ذات المعلول بما هی
هالکة ای هی بما هی هی وما متاخر عنها تاخرا ذاتیا ومعها
معیة زمانیة او دهریة هی ذاته بما لها الفعلیة فکل موجود
عن غیره لو انفرد لا یکون له وجود لا بمعنی العدول البتة
بل بمعنی السلب فالانفراد بحسب لحاظ العقل اما بان یلحظ
عدم الغیر فیکون له ایضا بذلک الاعتبار العدم بتة او بان
یکون الملحوظ بما هو هو مع عدم اعتبار الانفراد والا انفراد
اصلا فیقتضی ذلک تجریده عن الوجود والعدم وعن استحقاقهما

جمیعا

جميعا فكما يصدق لا استحقاق الوجود بحسب ذلك الاعتبار
يصدق اللاوجود بمعنى السلب البسيط بتة واما بحسب
الخارج فلا يتصور الانفراد الا بعدم الغير ولا يكون بحسب
ذلك الا استحقاق العدم بخصوصه ايماض الحدوث
الزماني بين الثبوت بمشاهدة الحوادث الكونية في افق
التقضي والتجدد من بعد لا كونها بعدية زمانية وانواعه
ثلثة تدريجي وهو وجود الشيء بتمامه في زمان ما ممتد من
جهة البداية على سبيل الانطباق عليه ولا يوصف به الا
الحركة القطعية الحادثة وما حصوله بها على الجهة الانطباقية
ودفعي وهو ان يختص اول وجود الشيء بتمامه بان ما
بعينه فان استمر بعده كان من الزمانيات المستمرة والا
كان من الآنيات كموافات الحدود المفروضة في المسافة
ما دامت الحركة وزماني لا على التدريج ولا على الدفعة بل
في نفس الزمان على غير الجهة الانطباقية وحقيقته ان
يوجد الشيء بتمامه في زمان بعينه منقطع من جهة البداية

متخصصاً به لا على سبيل الانطباق عليه بل على ان
لا يمكن ~~ان لا يمكن~~ ان يوجد او يفرض في ذلك
الزمان جزء او آن الا و ذلك الشي بتمامه حاصل
فيه و لا يصح ان يتوهم آن لابتداء الحصول اصلاً
لا الطرف ولا من التي يتعرض بعد الطرف موصوفه
الحركات التوسطية الحادثة وما حصوله وحدوثه بها
لا بقدر ما معين من الحركة القطعية اصلاً كزاوية الخطين
المنطبق احدهما على الاخر اذا افترقا مع التقاء الطرفين
اليست الحركة التوسطية موجودة ولا حصول لها في الآن
الذي هو نهاية زمان السكون و بداية زمان الحركة
القطعية بتة فالشي فيه على مبداء المسافة لا متوسطه
بين المبداء والمنتهى ولا في آن نتشافعه الاطراف مبتنية
الامتناع باثبات الاتصال و ابطال جزء لا يتجزى
ولانه لو نتشافع طرفان استوجب ان ينقسم كل منهما
فلو تصور لها اول آنات الحصول كان لامحالة بعد

فمتشافعة

الآن

الان الطرف بزمان ما فيكون هو ذيل زمان السكون ان
لا صدر زمان الحركة قطعا و ذلك خرق الفرض
فاذن قد تحقق الواسطه و استبان تثلث القسمة
ايما ض بمثل البيان ذا ستبين ان الحركة التوسطية
و لك ما بها ستثبت حصوله كما ليس يتصور لها آن ابتدا
الحصول فلذلك ليس يصح ان يتوهم لها اخر آنات
الحصول ايضا بل انها متخصصة الوجود بزمان الحركة
القطعية الذي هو بين الآنين الطرفين البداية والنهاية
على ان يحصل في كل جزء من اجزائه او آن من آناته الموهومة
ما عدا الطرفين حصولا قايما تاما فلا جرم ليس يمكن ان
يتوهم فيه آن ما الا وهي بتمام ذاتها حاصلة في ذلك
الآن و قبله و بعده ايضا بتة و اول آنات عدمها
اللاحق آن النهاية المنطبق على منتهى المسافة كما كان
اخر آنات عدمها السابق آن البداية المنطبق على مبداها
نظير هل بلغك قولهم ازلية النوع تتحفظ بتسابق اشخاصه

لا الى بداية ولا الى نهاية فكل من الافراد المتسابقة
الى لا نهاية حادث والنوع المرسل منحفظ القدم
تسابقها وتعاقبها ابدا فكك امر هذه الواسطة بالقياس
الى زمان حصولها فقط فهي منحفظة الحصول في ذلك
الزمان معينه بتسابق الآنات الممكنة الانتزاض فيه و
تعاقبها في التوهم لا الى نهاية اخر فعلية حصولها
بتمامها في كل آن آن فكل ما تعلق في الحصول الشئ
من تلك الانات بخصوصه كموافات الحدود الموهومة
في المسافة فلحصوله اول وآخر في ذلك الزمان واما
ما ليس كك فانه محفوظ الحصول في جملة ذلك الامتداد
الزمان وآناته الوهمية وليس لحصوله اول وآخر فيه اصلا
ايماض ان القسمة ثنائية ايضا في مقابل الحدوث
الزماني اعني استيعاب وجود الشئ الزماني جملة
افق التقضي والتجدد اليس ما يستوعب وجوده
جملة الازمنة منه ما له هوية اتصالية يمتنع بالنظر الى

ذاته

ذاته ان يكون ظرف وجوده الا الزمان الممتد
على جهة الانطباقية كالحركات القطعية للافلاك فهى
انما توجد فى جملة امتداد الزمان على تلك الجهة
ومنه ما ليس ذا هوية اتصالية بحسب نفسه ولكنه
فى نفسه بحيث لا يتهيأ له ان يعرى عن ملابسة الحركة
المتصلة ومقارنتها فى الوجود عن عروض نسبة
متقدره غير مستقرة للى امور غيره فيجب نظرا اليه
ان يكون ظرف وجوده الزمان ولكن لا على النحو
الانطباقى بل على شاكلة عرفناكها كالحركات التوسطية
الافلاكية فهى انما توجد فى جميع الازمنة على تلك
الشاكلة ومنه ما هو خارج عن السبيلين وهو من
الموجودات الزمانية الحاصلة فى كل آن وزمان
فبالجملة انما القسمة فى الموجود الزمانى الوحدانى
التشخص والوجود بحسب كونه ذا هوية اتصالية بحسب نفسه
اولا ولكنه غير ممكن بحسب ذاته ان يكون عريا عن مقارنة

ماله ذلک فی الوجود وظرف حصول ذین هو الزمان
ولکن علی ضربین مختلفین او خارجا عن ذلک مطلقا و
یصح ان یقال ظرف حصوله الان والزمان جمیعا
اذا کان مستمر الحصول او الآن فقط اذا کان من
الانیات ولا مدخل لکون الحصول متخصصا بطائفه
من الازمنه والانات او مستوعبا للجمیع فی التقسیم
بل هو جاز فیهما والحدوث الزمانی لیس یستوجب
ان یکون لاول الحصول آن بل هو اعم من ذلک اجاجمل
ان من العدمات الزمانیة التی قبل زمان الوجود
ماله اخر الآنات ومنها مالیس لآخره آن اصلا وکذلک
من العدمات التی هی بعد زمان الوجود ماله آن الابتداء
ومنها مالیس لاوله آن اصلا فکل مالیس له اول آنات
الحصول وهو حادث زمانی فله اخر انات
العدم السابق وکل ماله انات حصوله فلیس لانات
عدمه السابق اخر بل انه منتف فی کل آن هو قبل

اول

٢٣

اول انات الحصول بنته وكك كل ما ليس له آخر
انات الحصول وهو مثبت الوجود فله اول انات
العدم اللاحق وكل ما لآنات حصوله اخر فليس
لآنات عدمه اللاحق اول بل انه منتف في جميع
الزمان الذي بعد آخر انات الحصول وفي كل
آن من آناته والآن بنفسه فصل مشترك بين زماني
عدميه السابق واللاحق وليس لعدمه السابق اخر
آني ولا لعدمه اللاحق اول كك بل انما عدمه في
جميع الزمان الذي بعده وفي كل جزء وحد منه و
ليس يستوجب الاعبور زمان ما غير متعين الامتداد
وليعتبر من النقطة فانها موجودة طرفا للخط وليس لها
وجود في نفس الخط المتصل ولا يتلوها نقطة منها
يبتدأ عدمها فالحكم بوجود النقطة هناك يصدق
على طرف الخط المتصل لا على نفسه لا على طرفه وليس
يلزم ان يكون له طرف اخر غير النقطة يصدق عليه

والحكم بعدمها هناك يصدق على نفسه

الحكم بانها ليست بموجودة هناك وكذلك شاكلة الامور
الآنية الوجود عن غير استمرار واما الحركة القطعية
المتصلة فمختصة الحصول بزمان وجودها منطبقة
عليه ومنتفية التحقق في ساير الازمنة واما حصولها
في الآن فغير متصور اصلا احصره تقع في النوع
الاول الحركات القطعية ومقاديرها من الازمنة
وما يضاهيهما من الهيئات الغير القارة وبالجملة كل
ما حصوله بالانطباق على الحركة المتصلة وفي الثاني
الآنيات كالوصولات الى حدود المسافة والوصول
الى ما اليه الحركة والتربيع والتماس وانطباق احد
الدائرتين على الاخرى او احد الخطين على الاخر والكون
وكل ما له آن ابتداء الحصول وان استمر زمانا ما وعلم
الحركة التوسطية بل كل ما ليس له آخر آنات الوجود
فهذه الامور يتحقق بانقضاء الحركة المتصلة لا بالانطباق
عليها وفي الثالث الحركات التوسطية وحدوث

الزاوية

الزاوية بالحركة كزاوية المماسة وما في مضاهاتها
وافتراق الخطين او السطحين المنطبق احدهما على
الاخر وتقاطعهما واللاوصول واللامماسة والفنا
اي انتفا ما لكونه اخرانات الفعلية وعدم الآن
والآنيات وبالجملة كل ما حصوله بالحركة التوسطية
وليس يستدعي قدرا معينا من الحركة المتصلة اصلا
بل انما مطلق الحركة على اي قدر كان ليحصل في
كل جزء وحد من زمانها تنبيه لعل هذه الاصول
مهما استيقنتها تنبهك على حل العقدة في عدة
شكوك واعضالات مستصعبة منها شك الحركة في
اثبات جزء لا يتجزى ومنها التشكيكات في وجود
الحركة القطعية ومنها اعضال طلوع نصف منطقة
البروج مع نقطة من معدل النهار في افق يساوي عرضه
تمام الميل الاعظم مع انه لا يكون الا بالحركة ومنها اعضال
طفرة الزاوية ببلوغ المنفرجة قبل القائمة ومنها اعضال

الدحرجة ومنها اعضال المسامتة في برهان تناهي
الابعاد ومنها شك زوال انطباق السطحين دفعة
في اثبات الخلاء وفي مباحث غامضة معضلات
عويصة يستعان في فكها بتلك الاصول ايماض
كانه قد آن لك ان تشعر ان الحدوث الزماني ليس بما هو
حدوث زماني مبدا استيجاب سبق العدم بحسب الواقع اليس
مفهومه اختصاص الوجود بزمان ما وآن ما وذلك ليس
يصادم الوجود في الدهر والواقع بل اخص منه حملا
وتحققا فانما العدم في الدهر ببطلان التقرر مطلقا
في اي وعاء فرض لا باختصاصه ببعض الازمنة اذ
من المستبين ان التقرر المختص بشيء من الازمنة تقرر
في الواقع وان اتفق ان وقع في ذلك الزمان بخصوصه
فليس يتصور اختصاص الدهر والواقع بزمان دون
زمان او بجملة الازمنة على ما تعرفت من قبل فاختصاص
الوجود بزمان ما انما في طباعه استيجاب العدم في سائر

الازمنة

الازمنة غير زمان الوجود وهو اعم من العدم في
الدهر والواقع فاذن لو لم يكن للحادث الزماني
حدوث دهري ايضا لم يكن حادثا بحسب الواقع
بل كان سرمدي التقرر في وعاء الدهر وان كان ذلك
بوجودها في زمان ما بخصوصه كما ان العدم الطاري على المجد
الوجود في افق الزمان متاخرا عن الوجود بالزمان ومتخصص
بالزمان الذي بعد زمان الوجود وليس لصادم ذلك
ازليته بحسب الواقع وفي وعاء الدهر بما هو عدم وانتفاء
ولعل من الفطريات ان الحوادث الزمانية انما يكون
بعد ان لم يكن بحسب الواقع ومن على سنة الطباع الالاني
يابى ان يصح وجودها الا على المسبوقية بالعدم في الواقع
فاذن قد ثبت الحدوث الدهري وبرح ان كل حادث
زماني فانه حادث دهري ايضا بتة والا لم يكن حادثا اصلا
تشريق المعنى المعبر عنه بالحدوث الزماني يحل عند العقل
الى مفهومين الحدوث والتزمن فالحدوث هو كون الوجود

مسبوقاً بالعدم في الواقع والتزمن هو كونه متخصصاً
بالوقوع في شيء من الزمان فمن ذلك لا من صرف
طباع الحدوث يلزم ان يكون الوجود المسبوق بالعدم
في وعاء الدهر والواقع مختصا بزمان فاذن للحادث
الزماني مسبوقية بالعدم الصريح بحسب واقع وعدم مستمر
في ساير الازمنة الا زمان الوجود ووجود في وعاء الدهر
بعد العدم الدهري ووجود في افق الزمان بعد الازمنة
السابقة على زمان الوجود وهذا معنيان مختلفان يعبر عن
احدهما بالحدوث الدهري وعن الاخر بالحدوث الزماني
والوجود الذي للحادث في زمان وجوده في وعاء الدهر
وفي افق الزمان باعتبارين تشريق اني اظنك الآن
مستقرا ان الحدوث الزماني بما هو حدوث زماني ليس
البتة يستوجب تخلف موصوفه وتاخره تاخرا زمانيا الا
عما قد حقه افق الزمان حقا اليس هو انما يستوجب التخلف
في الوجود عما قد تخلل بينه وبينه زمان ما او آن ما واما من

يعالى

تعالى عن غواشي التزمن ويستحيل بالنسبة اليه ذلك
فليس يتخلف عنه الشي بحسب كونه حادثا زمانيا اذ هو
متخصص الوجود بزمان ما بخصوصه وقاطبة الازمنة
بالقياس الى حضرته على سنة متفقة وفي موطئ واحد
فالحادث بما له الحدوث الزماني لا يتخلف عن القيوم
الواجب بالذات عز اسمه بل انما يستوجب التاخر
عنه في الوجود ليس الا الحدوث الدهري فالاول الحق
والحادث الهالك الفايض منه داخلان في الوجود
فاذا كان الحادث داخلا في الوجود بعد لا دخوله فيه
الاول الحق يتعالى عن ذلك علوا كبيرا اذ هو صرف
الوجود الحق السرمدي كان لا محالة متاخرا عنه بالوجود
في الاعيان وحيث انه سبحانه اصلا فاذن لو لم يكن
الحادث الزماني حادثا دهريا ايضا لم يكن في الوجود
متاخرا عنه تعالى تبه وذلك خلف باطل فاذن قد استقر
ثبوت الحدوث الدهري واقترنت حمه تواطات

وتعالى يتقدس عن الدخول في الزمان
والامكان ليس وقوع النسبة الى زمان
او مكان مناط تاخر عنه تعالى تمّ

الفلاسفة على الفرق بين الكاين والمبدع بان المبدع
انما يتاخر عن ذات المبدع الحق فی لحاظ العقل تاخرا
بالذات لا غير وان الكاين يتاخر عنه فی الاعيان بالوجود
بعد عدمه بعدية تخلف بحسبها البعد عن القبل فی الاعيان
وقد ادريناک ان الحدوث الزمانی ليس مما يوجب التخلف
فی الوجود الا عن متحيز من آخر لا عمن يرتفع عن افق الزمان
والمکان فاذن لو کان الکاين حادثا زمانيا فحسب
لا دهريا ايضا لم يکن ينفصل فی ذلک الحکم عن المبدع
بل انما يکون تاخره کالمبدع عن نفس ذات الجاعل
الحق فی لحاظ العقل تاخرا بالذات فقط لا عن وجوده
فی الاعيان من جهة التخلف وتقدمه جل ذکره عليه
کعلی المبدع تقدما بالذات مع المعية فی الوجود لا غير وفی
ذلک خرق لبطلانه فی نفسه شق عصاهم وخرق اجماعهم
اشراق ثم اولست المهية العزيزة الجزية المتقررة فی
متن الاعيان ولکن انما بعد البطلان البات والعدم الصريح

حرحاما

شرح ... فارق
بجماعة والنفت العلماء ...
نوری ...

ضربا بابهاً من الخیرات الامکانیة و مرتبة نبیهة من
الحقایق الجوازیة فکیف یستوغ العقل ان یهملها جود
المفیض الحق و یذرعنها صفر اجملة النظام التام الفاضل
و هذا مسلک مستفیض البرهان ناهض فی مراتب الجزآت
فی نظام الجود و ان لم یکن ینتهض فی خصوصیات الهویات
فی عالم الطبیعة فاذن قد استتب الامر فی الحدوث
الدهری و بمثله من القول یستتم ایضا ما یستبین فی
الایماضات الخافقة ایماض اما انت ممن یتفقه ان
وجوب التقرر او امتناعه بالنظر الی ذات بالذات
عین فض تام للاستغناء عن العلة راسا و کل علة لشی
فانتفاؤها موجب تام لانتفائه فاذن لا ضرورة طرفی
التقرر و اللاتقرر بالنظر الی نفس الذات تستبد بالعلیة
للافتقار الی العلة فی فعلیة احد الطرفین فالامکان
علة للفاقة و لا حظ للحدوث شطریة و لا شرطیة اصلا
ایماض اعلمن ان کون المحدث مسبوقا البتة وجوده

بالعدم ليس الا من لوازم ذاته المستندة الى نفس هويته

لا غير على شاكلة لوازم المهية المقتضاة لنفس جوهرها

المتقررة لا بد خلية ما لامر وراء نفس المهية اصلا اللهم

الا بالعرض فهناك بطلان قبل وتقرر بعد وصفة محمولة

على الذات وهي كونها بعد البطلان فالبطلان القبل

من عدم العلة والتقرر البعد لمن افاضة الجاعل وكون

الذات المتقررة من بعد البطلان انما هو من تلقاء

جوهر الذات بنفس هويتها ويتبرهن من انه ليس من

الاوصاف الجايزة بالنظر الى الذات بما هي تلك

الذات بل هو وصف واجب لها بما هي تلك في نفس

الامر بتة اليس الوصف الجايز انما يصح ان يلحق الذات

الفايضة عن جاعلها لعلة اخرى غير الذات وغير علة

الذات فهي في ذاتها خلو منه عند الفيضان وبعده الى

قيام العلة المتاخرة فاذا كان من الاوصاف الجايزة

لها فنفس الذات اي بما هي ونيست يلزمها ان يعتبر

لها

بها ذلك الوصف هو نه جوازية غير ضرورية التقرر
واللاتقرر وذلك فحسب مناط التعلق بالعلة فيكون
بما هي تلك صادرة عن علتها وليس يكتنفها الحدوث
ولا تتعلق بهوية واحدة الا بعلة تامة واحدة بعينها
لا غير اصلا فاذا تحققت غير مخلوطة بالحدوث بل دائمة
التقرر لانتفاء الواسطة ثم الحدوث يلحقها بعلة اخرى
وهو متهافت ام هي بحسب نفسها ضرورية احد الطرفين
وانما جوازها بحسب الاتصاف بذلك الوصف فلا يصح
ستناد نفس ذاتها الى العلة في فعلية احد الطرفين
بل انما في حصول الوصف فقط فيكون واجب الوجود
او العدم بذاتها واقعة بعد العدم بعلة وهو فاسد
ثم انها بحسب ذاتها جايزة الانسلاخ عن الوصف في
نفس الامر وهي بعينها فيصح ان تدوم متسرمدة بنفسها
ثم يلحقها الحدوث بعلة فيعود التهافت ايضا وايضا
من المستبين انه لو تسرمد المحدث لم يكن وجوده الازلي

١

هو بعينه هذا الكاين بعد م العدم فاذن قد امتنع بالنظر
الى هذا الوجود الا ان يكون بعد العدم فكان هذا
الوصف له بنفسه لا بعلة وانما من تلقاء العلة نفسه
لا ثبوت هذا الوصف له فاذن قد انصرح ان صنع العلى
نفس الذات ثم هي بنفسها موصوفة بهذا الوصف
كما الجسم بالقياس الى لزوم الانقطاع وزوران يقال
ان شيا ما جعل الذات بحيث لا يتجوهر الا بعد البطلان
فهيهنا غير مقدور عليه لانه واجب بالضرورة الذاتية
ولو كانت الحوادث تامة القوة على قبول الاس
دايما لتعاضت عن فاعلها على الدوام لكن التقرر الا
بعد البطلان ممتنع بالقياس الى استحقاق جوهرها بنفسه
وهذا الاصل مستغرق الشمول لانحا الحدوث الزماني
والدهري والذاتي جميعا والغاغة من الجماهير يخالفون
انباء الحقيقة ويسندون الاتصاف بوصف الحدوث
ايضا الى علة الذات المحدثة لا الى اقتضاء نفس الذات

فهذا ابطالات

وان قلت

وان ذلك لما قد عضل الامر عليهم في حدوث
العالم بل حدوث شئ منه اي شئ كان ايماض
فاذن ليس من شرط تعلق الشئ بالعلة ان يكون
وجوده من بعد العدم بل ان لا يكون هو ومقابله ضروريا
له بذاته فكما الممكن الموقت بزمان ما يستند الى الفاعل
فكذلك المستوعب لقاطبة الازمنة وكما الحادث الدهري
صنع الفاعل فكذلك الممكن لو صح ان يستمر ازلا على
ما قد اختلقته متهوسة الفلاسفة لكن الفحص الغاير قد احاله
وكما المعلول متعلق في حدوثه بالعلة فكذلك في بقائه في
الدهر وفي الزمان اليس الواجب لا بذاته بل بالغير
اعم في نفسه بحسب المفهوم من الواجب بالغير بعد العدم
او لا بعده ومن الواجب بالغير في جميع الازمنة او في
وقت ما ومن الواجب بالغير في ابتداء الحصول
فقط او في البقاء ايضا بقاء دهريا او استمراريا والتعلق
بالغير يحمل عليه وعلى كل منها جميعا وما يحمل على معنيين

بمتربتين بالاعمية والاخصية مفهوما فانه يلحق الاعم
بذاته اولا ثم الاخص بعده وبسببه اذ هو ليس يلحق الاخص
الا وقد لحق الاعم فربما يلحق الاعم من دون الاخص
ولو كان لحوقه للاخص بذاته بحيث يكون للخصوصية
بعينها خط ما من مصححية اللحوق ومدخل في مناطيته لما
صح ان يلحق غيره اصلا فينخرق الفرض فاذن ليس لحوقه
بالذات الا للقدر المشترك ومن العجب ان مستنكرة
هذه القوانين يباعدون على اسناد العدم الى العلة
من غير اشتراط الحدوث مع ان نسبة الطرفين في
المهيات الجائزة على شاكلة الاستواء ايماض كما ان
طباع المجعولية لا يستوجب ان يكون بعد اللامجعولية وعلى
التوقيت بشطر بعينه من الزمان فكذلك طباع الجعل
ليس يستدعي ان يكون بعد اللاجعل وعلى التوقيت فكما
الذات المجعولية غير حدوث الذات فكذلك الجعل غير
ابتداء الجعل والاسم كالفعل والجعل والصنع للطباع
المشترك

المشترك بل كلما كان التأثير ادوم وابقى كان الفاعل
افعل واصنع وكون الفاعل مختارا ليس يستوجب
السبق الزماني او الدهري البتة بل انما تقدم الارادة
تقدما بالذات والايجاب وانما هو حالة الوجود ولكن
للذات المرسلة لا بشرط شئ من الوجود والعدم وانما
يحصل الحاصل الباقي بنفس التحصيل الاول لا بتحصيل
مستانف ولو استغنى الباقي لانسلخ عن طباع الامكان
هو مستحيل ايضا فان لبس تزن بميزان الحقيقة
...ان التاثير في نفس الذات لا في وصفي الحدوث
...بقاء بل الحدوث لازم جوهر الذات بما هي الذات
والبقاء لاحق يلزم الذات المستبقاة من جهة دوام
الاضافة واتصال التاثير ولا يدخل في متعلق نفس
ذلك التاثير واذ الزمان كم متصل فالزماني المستمر انما
يستحقه الفاعل بان يفعل ذاته في جملة زمانه الشخصي
المتصل مرة واحدة بافاضة واحدة ثم اذا حلله الذهن

الی ازمنته او انتزع منه آنات کانت تلک الافاضة
الواحدة بعینها مستمرة الذات الشخصیة متکثرة الهیئة
العارضة بحسب الاضافات الی تلک الاحیان
المتکثرة فهذا سبیل استحفاظ البقاء الزمانی واما
غاغة الجمهور من المتمسکة بحدیث البناء والبناء والمبنی
والممنی فغیر فارقة بین جاعل الذات وفاعل الانیة
وبین ما یجری مجری المعدات ویسر مسر الروابط التسریق
فقد التمع لک ان الباری الفعال لشیئی الشیئ علی
الاستدامة وبذوت الذات علی الاتصال لو صد
الفیض وامسک عن الجعل لانفض جدار العالم وصارت
الذوات الجوازیة والمهیات الامکانیة الی هلاکها
وبطلانها الازلی فعادت دار الانس بیقعة اللیس و
ارتجعت دیار الامکان قفارا لبطلان واسترد السلب
من الثبوت واسترجع العدم من الوجود فسبحان من یمسک
السماء ان تقع علی الارض الا باذنه ویمسک السموات
والارض

والارض ان تزولا ولئن زالتا ان امسكهما من احد
من بعده وربما استوضح الامر بما استضاء من الشمس
بالمقابلة اذ كلما حجب عنها زال ضوءه عنها لكن النور
الحق لا يقاس بغيره فالانوار المفارقة العقلية ظلمة
صريحة بالقياس اليه كالسواد الصرف عند البياض
الحق اذا فرض غير متناهي البياضية فاتى للنور المحسوس
القايم بالجسم الداثر والجرم الداب ان يكون لها هناك
مثل سائر وذكر سايب سياقة الم يان لك بعد ما
تلى سمعك ان تخشع قلبك لذكر الحق فتلج سر
الوجود البحت الواجب من الاستثناء بالقدم
السرمدي ولزم المهيات الجايزة نقيضها و قضهضها
من الاستيعاب بالحدوث الدهري اما استبان
لديك ان كل حادث زماني فان له حدوثا دهريا
ايضا فيحيل العقل لا يقرعه مستقيمة وفطرة ما وفة
ان يكون موقت الحصول بسويعات بعد قرون غير

داب فلان
في عمله اي جد و
تعب فهو دءب
والدءوب
الليل والنهار
۱۲ صحاح
الساب مصدر
ساب الماء
اي جرى وسيب
بالكسر مجرى الماء
۱۲ صحاح

محصورة وادوار غير محصاة مع مبدع الازمنة و
الاوقات في ازلية المتقرر وسرمدية الوجود وقد
دريت ايضا ان طباع الحدوث الزماني ليس
يستوجب سبق العدم الصريح في وعاء الدهر ولا
التعلق بالمادة والمسبوقية باستعداده مما هو مبداء
هذا الاستيجاب ليس ذلك وانما يستدعي سبق
المادة والاستعداد بالزمان ولا يصادم وجود المادة
وذي المادة معاً في الدهر على الدوام الدهري دون
الزماني والمكان بينهما تقدم وتاخر بالطبع فاذن ليس
يصلح لاستيجاب الحدوث الدهري الا اعتبار الامكان
وهو الطباع المشترك بين الجائزات فهو كما يوجب
الحدوث الذاتي فكذلك يستوجب الحدوث الدهري
والذي نشأ منه الحدوث الزماني هو التعلق بالمادة
وحركتها الاستعدادية فاذن كل حادث ذاتي فانه
حادث دهري ايضا وانما الفصل بين الحادث الزماني

دهري

وبين سائر الحارات بحسب الحدوث الزماني وعدة
لا بحسب شيء من ذينك الحدوثين تشريق فاذ قد
تعرفت ان كل ما يلحق عدة خصوصيات فانما لحوقه
بالذات للطباع المشترك ولا قسط لخصوصية ما بينها
بخصوصها من المدخلية في ذلك اصلا بل الخصوصيات
باسرها ملغاة في اقتضاء اللحوق بالذات وان اتفق
ان وقعت ملحوقا بها فاحكم ان الحدوث الدهري
من لوازم طباع الجواز ولكن ثبوته في الحوادث الزمانية
من الفطريات ثم تفحص بسموع الفحص ودقة اللحظ
ان الزمانيات منه استيجابه انما هو طباع جواز الذات
لا خصوصية الزمانية والهيولانية فقد فقهت ان
التخصيص بزمان ما يستدعي سبق العدم في الازمنة
السابقة لا سبق العدم الدهري ولا خصوصيات
الحقائق كالانسانية والبياضية او خصوصيات التشخصات
منها فانه قد لحقها جميعا لا شيئا منها بعينه فقط فليس

لحوقه بالذات الا بالطباع المشترک الذی هو الجواز
فهنالک یستبین استغراقه لجملة الجارات فی اقطاع عوالم
الامکان واقطارها من الطباع المرسلة والماهیات
الکلیة والهویات الشخصیة قاطبة فاذن قد استقر عرش
الحکمة السویة وانقض جدار الفلسفة النیة والحمد لله رب
العالمین تشریق فقد انصرح ان الله سبحانه علی نفس
الزمان الممتد الشخصی وعلی کل من اجزائه المقطوعة
البدایة الممکنة الانفراض بالتوهم تقدما بالذات وتقدما
بالسرمدیة من غیر تفاوت والفلاسفة المنهوسة یحسبون
ان ذلک بالنسبة الی تلک الاجزاء فقط واما بالنسبة الی
نفس الزمان المتصل الشخصی فی الاعیان فلیس الا تقدم
بالذات وهذا من معاقد التفصیل علیهم اذ یلزم اختلاف
نسبته الی الکل والجزء وذلک الی الجزء المقطوع البدایة
والجزء الممتد لا الی بدایة فسلم قولهم الحق ان نسبته الی جمیع
الاوقات وجملة الاعیان واحدة ثم کیف یصح ذلک فی

٣٣

الكم المتصل واجزائه المقدارية وهی والكل متحدة بالوجو

متشابهة بالمهية ايماض الم يسمعهم يقولون كل حادث فانه

مسبوق الوجود فی الاعيان بالمادة فاشعران ذلك

ليس الا فی الحوادث الزمانية بما هی حوادث زمانية لاىما

لها الحدوث الدهری فضلا عن الحدوث الذاتی فتعاقبها

فی الوجود وتخصيصاتها بالاوقات اذ لم يكن فی جسته

الفاعل تغير لا لكاد مصورا الا وهناك مادة يعتبر فيها

انفعالات ويقوم بها استعدادات بالقياس الى حصول

الحادث فی وقته متفاوتة بالشدة والضعف والقرب

والبعد فاذا قويت القوة الانفعالية وتم نصاب الاستعداد

حال حين فيضان الحادث عليها من تلقاء الفاعل الحكيم

الجواد فاذن كل حادث زمانی يسبق وجودها فی افق

الزمان قوة ومادة او موضوع يقوم هو بها ويوجد فيها

او يتقوم بها ويحصل منها او يتعلق بها ويدبرها ويستكمل

ايماض امكان الشئ يقع باشتراك اللفظ علی معنيين

احدهما الامكان الذاتي وهو صفة عقلية يوصف بها
ما عدا الواجب والممتنع من المتصورات وينتزعها العقل
من موصوفاتها بعد التعقل ويحكم بتقدمها على الوجود و
الايجاد تقدما بالذات لا غير ولا يستوجب اتصاف
الماهية بها كونها مادية والثاني الاستعداد وهو عرض
موجود من انواع جنس الكيف غير باق بعد خروج الشي
الى الفعل فلا محالة يحتاج قبل الخروج الى محل وهو المادة
ايضا ان وجود الشيء المادي في نفسه نوعيا كان
او شخصيا هو تلبس المادة به بالتنوع او بالتشخص فهو موجود
رابطي للمادة باعتبار آخر وكل امكان فهو في ذاته
بالقياس الى وجود والوجود اما بالذات كوجود ابيض
في نفسه او بالعرض كوجود الجسم ابيض فالامكان بالقياس
الى تقرر الشيء في نفسه واما بالقياس الى وجود شيء آخر
له او وجوده لشيء آخر او صيرورته موجودا آخر فاذا كان
الشيء حادث الوجود في افق الزمان وهو ما يوجد في

مادته

مادة او موضوع او من مادة او مع مادة كان امكانه
بحسب ارتباط وجوده في نفسه من لوازم ماهيته وغير متعلق
الا بذاته وبحسب ارتباطه في الوجود بالمادة ومتعلقا ايضا
لا محالة بتلك المادة العينية وان كان هو من الاعتبارات
الذهنية كما القبلية والبعدية صفتان عقليتان متعلقتان
بالاشياء العينية من جهة ما هي واقعة في الاعيان فاذن
امكانات الاشياء الحادثة بحسب التعلق بالمواد ربما
يقال انها يقارن عدمها قبل وجودها ويعبر عنها بالقوة
فيقال هذه الوجودات في موادها بالقوة ولا ارتياب في ان
ذلك ليس الا بحسب استعدادات متعاقبة مختلفة بالبعد
والقرب زائلة مع خروج الوجودات من القوة الى الفعل
لا من حيث هي امكانات بالذات وبهذا الاعتبار يقع
اسم الامكان عليها بالتشكيك فاما بحسب ما هي امكان
الموجودات الممكنة في انفسها بالذات فامور لازمة لماهياتها
المرسلة مع عزل اللحظ عن الفعلية واللافعلية وهي سواسية

فی استحقاق الوقوع تحت اسم الامکان بل الامکان
مفهوم واحد سلبی متخصص بنفس الاضافة الی المهیات
لا قبل الاضافة ایضا ان الامور الابداعیة لا یتصور
فیها استعداد و تقدم وجودها و امکانها انما یعقل عند
تقررها و هو صفة لماهیتها التی لا یتحقق قبل تقررها امکان
وجودها لیس الا فی ذواتها لا فی شئ آخر والمادیات
منها ما وجوده فی المادة او عنها کالصور الجوهریة والانواع
الجسمانیة و کل الاعراض و هناک الافتقار الی المادة
لتقوم الموجود و لترجح وجوده المتخصص بوقته جمیعا او قوة
علی الفعلیة او اللافعلیة سواء و لیس یستبد الامکان الذاتی
بقبول الفیض کما فی المبدعات و منها ما وجوده مع المادة
کالنفوس المجردة الانسانیة و افتقارها الی المادة لیس
للتقوم بل انما لترجح الوجود بحسب الحدوث فقط دون البقاء
ثم للاستکمال فالنفس لو لم یکن حادثة و مفتاقة الی الاستکمال
لم یکن یتعلق بعالم الطبیعة بخلاف ما تقومه بالمادة و یحیله

عنها

عنها ايماض ثم قال رئيس المشائية ورؤساؤها الحادث
ممكن قبل الوجود وليس امكانه هو اقتدار الفاعل عليه
لصحة التعليل ولا مما يقوم بنفسه والا لاستوت نسبته اليه
والى غيره ولم يصح التوصيف او بامر منفصل اذ صفة الشئ
لا يقوم بمباينته فاذن هو قايم بمادته يصح ان يفسر بالاستعداد
وهو عرض موجود او بامكان الوجود اذا اخذ رابطيا وهو
صفة عقلية ولكن للشئ العيني بحسب الوقوع في الاعيان
فالمادة حامل مكان الوجود وقوته بالمعنيين وما في المطارحات
والتلويحات على الاخير ساقط واما موضوع امكان الوجود
اذا اخذ محمولا لا رابطيا فنفس المهية لا غير والمفارقات
المحضة انما امكانها وقوتها على قبول التقرر والوجود من
الجاعل المبدع لا على ان يصير بالفعل شيئا فانها فعل
مطلق بافاضة الجاعل وليس لها معنى ما بالقوة فقط ايماض
كما الوجود الحادث ليس له بد من سبق استعداد المادة
فكذلك العدم الط ن والفحص يحقق ان معناه الجداد

الوجود فيرجع الامر حقيقة الى سبق الاستعداد على الوجود
بما هو متخصص بزمان محدود مجدود من جهتي البداية
والنهاية جميعا وايضا الصورة المتجددة مسبوقة بصورة
اخرى ترد على المادة مع اتخاذ الاولى فورود الاخيرة
الحادثة يقارن طريان العدم على المرتفعة المتجددة وهو
مسبوق بالاستعداد لا محالة فنسبة ذلك الى طريان
العدم بالعرض فاذن انما مسبوقية العدم بعد زمان الوجود
باستعداد المادة بالعرض من سبيلين لا بالذات وعلى سبيل
الحقيقة فليس ذلك بصادم ازلية بما هو عدم ولست اصلا
تنبيه انما المسبوقية بالمادة واستعدادها هناك زمانية فحسب لا
دهرية ايضا فهي ليست تدافع الازلية الدهرية على ما تلونا عليك
فيما سلف لكنا قد برهنا على الحدوث الدهري في جانب
الوجود من مسالك حكمية قويمة ايماض ان المسبوق بالمادة
في الوجود يجب ان يكون مسبوقا بالمدة ايضا في الاعيان
اليس قد كان عدمه قبل وجوده قبلية تتخلف بحسبها

القبل

٣٦

القبل عن البعد في الوجود ويصح تصور وقوعهما في
حدين يمر بهما امتداد فالقبلية والبعدية على هذه
السنة وان كانتا عقليتين لكنهما بحسب وقوع
الاشياء في الاعيان فليس لهما بد من معروض
بالذات متحقق في الاعيان بنه وليس الجاعل و
المجعول بما هما ذاتان او بما هما جاعل ومجعول فهما
ليسا من تلك الحيثية ما يابى المعية بالاقتران في
الوجود و بقاء الاول بعد الاخر حتى يكون بالاضافة
اليه تارة قبل وتارة مع وتارة بعد ولا المعدوم والموجود
فالعدم والوجود بما هما عدم و وجود ليسا ما يابى الانعكاس
بالقبلية والبعدية على التعاقب او من بد و الامر فاذن
ليس المعروض بالذات الا الكمية المتصلة على سبيل
التقضي والتجدد بذاتها فاجزاؤها الممكنة الافتراض
متعينة القبلية والبعدية هو بذاتها وكل منها قبل وقبلية
وبعد وبعدية بنفس ذاتها وما عداها من الاشياء انما

تنتسب اليها تلك النحو من القبلية والبعدية بالعرض
بحسب المقارنة للقبل والبعد بالذات فتلك الكمية
المتصلة هي التي نسميها الزمان والمدة وبالجملة
فاطبة الامور التي هي غير الكم الغير المستقر بنفس ذاته
حتى الحركات لا يكون قبلا وبعدا الا بحسب الوقوع في
جزئين او حدين منه فالحركتان المعينتان المتعاقبتان
لا يمتنع بالنظر الى نفس هويتهما ان يكونا معا في وقت واحد
او ان تنعكس في التعاقب باستبدال الوقتين بل انما
ذلك الامتناع بحسب هويتي زمانيهما لا غير فاذن قد استبان
وجود الزمان الممتد قبل الحادث ومعه واتصاله بالذات
ايضا اذ مناط القبلية على تلك الاثر كله انما هو كون القبل
والبعد اجزاء هوية متصلة على التصرم والتجدد بالذات
فالامور المتفاصلة كالآنات لا تعرضها القبلية والبعدية
الا اذا كان هناك كم متصل على قرار الذات تبه ايماض
وهناك تبيان من مسلك آخر فان تعاقبات الحوادث

وتحصيصها

وتخصصاتها باوقاتها المتسابقة المتلاحقة مع كون
الفعال المختار الذي فاعل الحقائق وواهب الصو
حكيما في جوده مريدا الحكمة متكبرا المجد عن مصنوعاته مستوي
النسبة الى مجعولاته ممتنع التغير في ذاته وصفاته سرمدي
الفعلية من جميع جهاته ومن المستحيل ان يرجح المختار
بارادته لا لمرجح وتخصص لا لمخصص والا استلزم ان يترجح
الشيء ويتخصص لا لمرجح ومخصص وهو فطري الفساد اجماعي
الاستحالة انما يكاد تستتب لو حصلت هناك اسباب
متعاقبة تهيئ المادة للتغيرات وتعدها بقبول الفيوض
بالاستعدادات فيكون كل السابق علة لاستعداد المادة
لقبول اللاحق فهو لا محالة واجب الانتهاء الى اللاحق
فلا يصح ان يكون تلك المعاقبات آنيات متفاصلات
الوجود والا لم يكن بوجود شيء منها ان يكون متعلقا
البتة بوجود الاخر فلم يكن السابق واجب الانتهاء الى
اللاحق فلم يكن علة معدة له وانما تجدد المعدات المتعاقبة

ترك كاف الاضافة لعنوان
وواهب الصور المجرد المفارق
الذي هو العقل الفعال و
قد عبر عنه الروح الاروح
القدس وانا انا قلت استعمل
ان يطلق واهب الصور على
الواهب الحق الا ان يقيد باذن
الله فحيث ذكر واهب الصور
على الاطلاق فاعني به ايا ربه
الخلاق واذ ورد واهب الصور
المفارق قلت الذي هو العقل
باذن ربه اقتداء بالتنزيل
انما انا رسول ربك لاهب لك
غلاما زكيا ١٢
منه

بما له تجدد الحدوث بذاته وهو الحركة فاذن لا ينتظم
امر الحدوث الا بالحركة المتصلة المنحفظة التجدد المستمرة
الاتصال الى حين فيضان الحادث فلا حدوث
فى افق التغير لولا الحركة فقد تبين سبق الحركة على الحدوث
واتصالها من هذه الجهة فاستبان سبق الزمان واتصاله
ايضا لانطباقها عليه تنبيه ان اثبات اتصال
الزمان والحركة من ديدن المسلكين من المبادى لاثبات
اتصال الجسم ونفى جزء لا يتجزى فى المسافة وربما يبين
الامتداد فى العدم السابق بان من الجائز ان يقطع متحرك
ما مسافة فيكون حدوث الخارج مع انقطاع حركته فيقع
بين ابتداء الحركة واول الحدوث فى ذلك العدم قبليات
وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة و
الحركة فيكون هى متصلة اتصال المسافة والحركة وبان المعدات
المتعاقبة قبل حدوث الحادث ليست انيات والا فشات
الانات واستلزمت اجزاء لا يتجزى فى الحركة والمسافة

وعلى

وعلى هذا فاثبات اتصال الجسم من مباديه تشريق
لعل من فطريات القريحة المستضيئة ان الامتداد
لا يتحصل من اللاامتداد والمقدار من اللامقدار
فاذن استمرار العدم او الوجود انما يتصور بمقارنة الزمان
الممتد بذاته لا بمقارنة آنات متتالية وكذلك امر المقادير القارة
ايماض الليس حيث لا تغير لا تجدد وتصرم ولا تغير الا لذي
قوة تغير فاذن الاتصال الزماني مادي الهوية متعلق
الوجود بحركة وموضوع للحركة وحقيقة كمية الحركة المتصلة
اتصالها المسافي وعددها اذا انفصلت الى متقدمة
ومتاخرة في جميع متقدمات المسافة ومتاخرتها وجملة المتحركات
منسوبة الوجود اليه بالفيئية فمحله اظهر الحركات الوضعية
المستديرة وهي اسرع الحركات واقدمها بالطبع وحامل
محله الفلك الاقصى وهو اوسع الاجرام واقدمها طبعاً
تشريق فالفلك الاقصى بكميته جرمه محدد جهات الامتدادات
القارة الابعاد ومنتهى مسالك الابعاد المكانية فليس

فوق محدب سطحيه الا الليس البحت المعبر عنه باللاخلا

واللاملا المكاني والمرتفع عنه في الوجود وراء ذلك

كله ومحيط بالجميع على نسبة واحد واضافة متشابهة وبمنه

حركته محدد جهات المقصيات والتخذ دان وافق

مذاهب الامتدادات الغير القارة والاستمرارات

الزمانية فليس قبل وجودها الا سنخ العدم الصرح المعبر عنه

باللاخلاء واللاملاء الزماني والمتقدس عنهما بالوجود

وارفع من تلك الاطوار ومبصر وجود الكل منها على

نسبة مستقرة غير مختلفة ونسبة قارة غير متبدلة

اما عندالآن من المنصرح ان سبق المادة والمدة على

وجود الشئ في الاعيان انما هو في الحدوث الزماني فقط

لا في الحدوث الدهري ايضا اليس ذلك لتعاقب الحوادث

وترتب القبليات والبعديات واستمرار عدم الحادث

قبل الحدوث استمرارا امتداديا والحدوث الدهري

بمعزل عن تلك الامور فجميع الحوادث بحسبه لشئ واحد

محمد

محتشد الاجزا فی الحدوث معانی الدهر بعد العدم
الصرف الدهری الذی یسحقه طباع الامکان کما
یسحق العدم بالنظر الی نفس مرتبه الذات حین الوجود
بافاضة الجاعل بحسب الحدوث الذاتی فالمادة انما
تتقدم علی ذی المادة فی حدوثه الزمانی بالزمان و
بالطبع جمیعا واما فی الحدوث الدهری فبالطبع فقط
لا بالدهر ایضا وکذلک بعض المبدعات النوریة علی بعض
وعلی الکائنات تعقیب لا ریجن الشک سرک ان حدوث
جملة العالم فی الدهر بعد العدم یستوجب وجود الزمان
قبل وجوده قبل تحققه اما تحققت ان الزمان مقدار
استمرار التغیر وهو التقضی والتجدد فاذا استمر تغیر ای
تقضی وتجدد استوجب وجود الزمان بتة ولا تغیر فی
الحدوث الدهری فضلا عن استمرار التغیر فلم یکن فی
کتم اللیس البسائط ومتن الانتفاء البحت شیء یتغیر من
صرف اللیس الی صریح الوجود وینفصل من اللاشیئیة

الى الشيئية ويتوارد عليه الليسية والايسية فيتقدر
ذلك لتغير ويتعلق ذلك الانتقال بزمان او ان
انما ذلك ظن حزب الوهم وحسبان انه الطبيعة وليس
في العدم ما ينتقل من الليس الى الايس بل الجاعل
الحق المتقدس عن شوب التغير ووصمة الانتقال قد
فعل قاطبة الذوات من المبدعات والكائنات
في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية لا دفعة متقدرة
زمانية فشغل الماهيات بالليس والبطل تحققها صدق
عقد العدم مطلقا لا عن صد الوجود فقط لكنها في انفسها
بحيث لا حظها العقل المرتضع من ثدي الحكمة حكم انها
مجعولة من تلقاء الجاعل وقد اخرجت من جوف العدم الخالص
وجود الليس البحت اذ لم يكن في الوجود الا الجاعل ذ نابة
ان المجعولات منها ما لا يصح له في وجوده انتقال من
حال الى حال فهو فعل محض وثبات صرف لا يتعلق بحسب
وجوده في نفسه بالزمان او الآن كما لم يتعلق بذلك

يجب وجوده بالقياس الى الجاعل وصدوره عنه ومنها
ماله في وجوده ان تغير فينتقل من شان له بالفعل الى شان
له بالقوة او بالعكس وهذا القبيل تعلق لا محالة بحسب
وجوده في نفسه بزمان او آن وبمادة او موضوع وان
لم يكن يجب وجوده بالقياس الى الجاعل متعلقا بذلك
ولذلك كان له مدة في نفسه ولم يكن بينه وبين الجاعل
مدة وله في نفسه مادة وليس يجب صدوره عن الجاعل
ووجوده بالقياس اليه اى حضوره بذاته عنده يكتنفه
غواش المادة فلذلك لم يكن مادية وزمانية بهذا الاعتبار
بل بحسب اعتبار ذاته في ذاته تتمة ان من الجائزات
ما بحسب جوازه الذاتي تمام الصلوح بقبول الفيض فان
لم يكن متعلق الهوية بالمادة كالجواهر العقلية كان له البداية
الابداعية الدهرية وان كان متعلق الوجود بالمادة كحركات
الافلاك وكصورها الطبيعية كان له البداية الاختراعية
الدهرية ومنها ما ليس يتم له صلوح قبول الفيض بالفعل

الا بالامکان الذی بمعنی الاستعداد وهو الکاین وله
بحسب حدوثه فی الدهر بدایة اختراعیة دهریة وبحسب
حدوثه فی الزمان بدایة تکوینیة زمانیة فالحوادث
مبدعات ومخترعات ومتکونات والجعل والتاثیر احداث
فی الدهر وهو اما الابداع والاختراع واحداث فی الزمان
وهو الصنع والتکوین وافضل الضروب الابداع فانه
تاییس مطلق عن لیس مطلق والاجدر باسم الابداع هو
جعل نفس الماهیة جعلا بسیطا فلعل هذا النصاب العلم و
امدا دالحکمة والحمد لله رب العالمین واهب العقل وولی
العصمة السقایة الثالثة فیها اثبات الهیولی الاولی
الداخلة فی جوهر الجسم والحاملة لیکون الکاین وفساد
الفاسد ایماض انما النظر فی تقریر الحقایق واحوال کل
حقیقة فی نحو وجودها علی ذمة العلم الذی فوق الطبیعة ولا
شغل لدهم العلوم الجزئیة بشیء من ذلک اصلا فضلا
عن نفس موضوع العلم والجامع بل اثبات موضوعات

جملة العلوم

جملة العلوم باسرها على العلم الاعلى اذ موضوعه مطلق
الحقيقة المتقررة بما هى حقيقة متقررة بخلاف ساير
العلوم فاثبات الهيولى والصورة وخواصها ليس
من الحكمة الطبيعية بل من الحكمة التى فوق الطبيعة و
كك هل الجسم متالف من اجزاء لا يتجزى ام لا بل ممتد
متصل فتلك من احوال الجسم بما هو متقرر لا من حيث
هو واقع فى التغير او مشتمل على المادة او له طبيعة و
انما المتعلق بالطبيعيات ما يستدل به على وجوده بالبيان
الطبيعة من جهة حركاته وقواه وافعاله فاما القول
فى التناهى واللاتناهى فعلى سبيلين من جهة المقدار
والجسم من حيث هو جسم ومن جهة احوال الجسم من حيث
هو متحرك او ساكن ومن حيث افعاله وتاثيراته وبالجملة
الاخيرة من علم الطبيعة وفى السماع الطبيعى ايضا ان
الجسم الطبيعى ليس بمحسوس صرف او معقول صرف بل
هو محسوس من جهة عوارضه معقول من جهة ذاته فالحس

ينال اعراضه كالسطوح والالوان والاشكال مثلا
فاذا اداها الى العقل بوجوده موضوعا لها فلذلك
استغنى عن الاثبات لا لكونه محسوسا فى ذاته فلما
استبان بطلان متحيز بالذات لا يتجزى اصلا فرد
ان ما فيه الى جهة ما غير ما منه الى ساير الجهات تبين بان
ان بين سطوح الجسم القار وجوهرا متصلا بذاته تخيينا
ممتدا بجوهره فى الابعاد منبسطا فى الامتدادات
وهو بجوهر ذاته يقبل القسمة لا الى نهاية لا على
الفعل من انقسامات فى طباعه قوة قبولها متناهية
العدد بالفعل غير متعينه مرتبه التناهى بالوقوف عند
نهاية اخيرة لا يعدها وكذلك شاكله جملة المتصلات
من المقادير القارة والمقدار الغير القارة والحركات
القطعية المتصلة فعلى ذلك اتفاق الراسخين واجماع
المحصلين ايضا ثم اختلفت فنونهم من الاواخر والاوائل
فصارت المشائية وقرمهم ومقدمهم ارسطوطاليس الى
ان هذا

ان هناک جوهراً آخر ذا وحدة شخصية مبهمة طباعة
قوة قبول الاتصال والانفصال وفعلیه استعداد
حمل الصورة ولانها به قوة الانفعال بحله الجوهر المتصل
فتجوهر منها الجسم وهو الهيولى الاولى الباقية بشخصها
فى الاتصالات والانفصالات والجوهر المتصل غير منحفظ
الوجود فى التشخصى بل متبدل التشخص ومتوارد الاشخاص
علیها والرواقیه والاشراقیة وامامهم وعصامهم
افلاطن الالهی الى ان الجوهر المتصل هو نفس حقیقة
الجسم وهو المحفوظ بهویة الشخصیة فى الاتصال
والانفصال ای الوحدة الاتصالیه والکثرة الانفصالیة
وهما عرضان متواردان علیه وفی وحدتة الشخصة
المستمرة الانحفاظ بعینها ابدا وبالجملة کل ما یقال فی
الجوهر المبهم بالقیاس الى الصور الجوهرية يقال فيه
بالقياس الى الاعراض المتبدلة ولا تزول الصورة
الشخصة الجوهرية ولا هناک جوهر آخر اصلا فهذا الحد

الجرم المتنازع فيه فليترصد الحق بالنظر الغاير والفحص
البالغ ايماض ان الاتصال يقع في الصناعة على معنيين
باشتراك اللفظ اضا في لا لعقل الا لسمن متصل ومتصل
به ويطلق على كون المقدار متحد النهاية بمقدار
آخر وعلى كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر وحقيقي
يوصف به الشئ لا بقياسه الى غيره وهو ايضا بمعنيين
احدهما نفس متصلة الشئ اى كونه بذاته مصداق حمل
الممتد في الابعاد عليه فبحسبه جوهر الذات متصل و
اتصال باعتبارين والمتصل بهذا المعنى هو صورة الجسم
الطبيعي وفصله والاخر كون الشئ في ذاته بحيث يصح
تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة والمتصل
بهذا المعنى فصل للكم ولازم للمتصل الذى هو صورة
الجسم في الوجود ايماض انما الجسم الطبيعي بما هو جسم طبيعي
ان يكون بحسب سنخ طبيعته وجوهر ماهيته ممتدا في الجهات
الثلث على الاطلاق فهذا له في مرتبة ذاته لانه من

مقومات

٢٤٣
مقومات مهية وليس له من تلك الحيثية ان يتعين
البتة بما دته فيها باللانهاية او بالنهاية وبامتدادات
بخصوصها في النهاية بل التناهي عارض يلزمه في
الوجود لا في التوهم وتخصيص الامتدادات ملحقة
بعد مرتبة الذات بخصوصيات لاحقة فجسم لا يخالف
جسما بحسب الاتصال الذاتي الجوهري بالمقاومة بالعظم
والصغر والكلية والجزئية ثم اذا اعتبر تعين الامتدادات
لحق امكان انفراض الاجزاء المشتركة في الحدود
المشتركة وعرض الاتصال بالمعنى الذي هو مبداء
فصل الكم ومصحح قبول المساواة والمقاومة وهذه
المرتبة هي التي يقال لها الجسمية التعليمية فاذن الجسم
التعليمي مرتبة تعين امتدادات الجسم الطبيعي وليس
هناك ممتدان بالذات جوهري وعرضي بل انما
الممتد بالذات الجوهر المتصل وليس له بحسب تلك
المرتبة ان يكون ممسوحا فاذا تعين في تماديه صح

ان يمسح بكذا كذا مرة او مرات غير متناهية ان توهم لا متناهيا كان جسما من باب الكمية التعليمية وكذلك السطح قد يلحظ بما هو الممتد في بعدين فقط على الاطلاق ولا يتعلق به القدر والمساحة وقد يعتبر بما يعرضه تعين الامتداد فيكون ممسوحا لكنه بكلا الاعتبارين خارج عن حقيقة الجسم وعرض من اعراضه بخلاف الممتد في الابعاد الثلثة فانه بالاعتبار الاول مقوم حقيقته وبالاعتبار الاخير من عوارض ذاته ايماض فاذ الجسم التعليمي حقيقته مقدار الجواهر الممتدة في تعين امتداداته فليس يمكن ان يفارقه في التوهم لكنهما يفارقان المادة في الوهم فيلحظان لا بالتفات الى المادة واما بحسب الوجود فالتعليمة في الجوهرية الممتدة وهي في المادة البتة ثم تبدل الاشكال جسم بعينه كالتكعيب والتدوير على الشمعة الواحدة ليس يستوجب تبدل الجسم التعليمي تشخصه كما ليس يستوجب فلك في الجسمية الطبيعية انما

المقد

المتغیر هناک مقدار ذهاب الجوانب فی الجهات
لا مقدار شخص الجسم بهویته فیما ینقص من بعض الاقطار
یزداد بازائه فی بعض آخر ومقدار الکل ثابت علی
شخصیته غیر متغیر فی المساحة ایماض لیس یتصور ان یعرض
المقدار ما لیس بمتصل فی ذاته فالاتصال بالذات مصحح
کون الشیء معروض المقدار فالمقادیر القارة عارضة
للجوهر المتصل بالذات والحرکة متصلة من جهة المسافة
وجب اتصالها المسافة صالحة لان ینکمم بالزمان وبتقدریه
فاذن جملة المقادیر منتهیة الی التعلق باتصال الجوهر المتصل
بالذات احرا ایماض ضروب القسمة الی الاجزاء
المقداریة انفکاکیة تحدث اثنینیة بالفعل فی الاعیان
ووهمیة جزئیة لا تخرج الی الفعل فی التوهم الجزئیات
متعینة متناهیة العدد بالفعل منقسمة بالامکان لا
الی نهایه وفرضیة عقلیة کلیة لیستوعب جملة الاجزاء الممکنة
الانفراض بلا ساه بالفعل فی لحاظ العقل ولکن علی الوجه

الاجمالی البسیط والافتراق فی الانفکاکیة بالکسر والقطع
واما اختلاف عرضین قارین مثلا کما فی البلقة فلیس
مبدا الافتراق فی الاعیان بل انما یستوجب افتراض
الانفصال فی الوهم بحسب عروضهما بالفعل فی الاعیان
والقسمة بضروبها انما ترد علی الجوهر المتصل فی درجة
جسمیة التعلیمیة الا ان الافتراقیة الفکیة تلحقها لاستعداد
المادة وهی التی تقبلها وتحفظ معها ولیس لنفس
الکمیة تهیؤ قبولها فهی بالحقیقة من عوارض المادة
وان کانت الکمیة قد هیئتها لقبولها والوهمیة الجزئیة
تلحقها لنفس مقداریتها فهی من عوارض المقدار
التعلیمی بحسب نفس مرتبته واما الافتراضیة العقلیة
الکلیة فانها وان لحقت المقدار التعلیمی لکن مصحح
اللحوق ومناط الصلوح مطلق الامتداد الذی هو
شان نفس جوهر المتصل فی مرتبة الذات مع عزل
اللحظ عن التعینات وشئوب الاجسام فی قبول

ضروب الانقسام على شاكلة واحدة ولكن بما هي اجسام
فان اتفق ان كان جسم ما كالفلك مثلا بحيث
يلزمه في الوجود ابعاد بعينها فيأبى الافتراق الفكي
فليس ذلك له بما هو جسم ومن تلقاء سنخ طباع
الجسمية بل لطبيعة اخرى حافظة لكمالاته الثانية و
المقدار الغير المستقر اعني الزمان ايضا ليس يقبل
الافتراق في الخارج بل انما الضربين الاخيرين في
الوهم فقط لا لانه مقدار بل لخصوص حقيقته ولوجوب
اتصال الحركة التي هي محله على الدوام والاستمرار
من قبل البهيمة النفس التي لحاملها ايماض ان اسم الجزء
يقع على ما يتركب منه الشئ و على ما ينقسم اليه وان لم
يكن تركبه منه كالجزء المقداري فالاجزاء المقدارية
اجزاء المتصل بحسب الانفصال والانحلال اليها و
ليست هي اجزاء جوهر الماهية بل انما جزئيتها بالنسبة
الى الهوية الشخصية وهي لا يحصل الا بعد حصول الكل

فلذلک لیست هی اجزاء علی الحقیقة بل علی المسامحة
والتشبیه وهی متوافقة وموافقة للکل فی الماهیة
ومشارکة فی الاسم والحد ایماض الیس من فطریات
القریحة الصحیحة ان الموجود کما یستحیل ان یکون
ترکبه من المعدوم الصرف کذلک یستحیل ان یکون انحلاله
الی المعدومات الصرفة فالاجزاء المقداریة لها نحو من
الوجود فی الاعیان بتة فکیف یکون لیسات صرفة وربما
یقع موضوعات لموجبات عقود خارجیة صادقة کما
اذا تسخن بعض متصل ما وتبرد بعضه مثلا ولیس یصح ان
یکون مفروزة الوجود عن الکل فیعقل الاتصال الوحدانی
وهناک ذوات مفارزة متباینة فهی لا محالة موجودة
بعین وجود الکل لا من حیث هی امور برؤسها اتفق
ان کان لها فی الاعیان وجود واحد کما هو شنشنة الطبائع
المحمولة بل من حیث انها ابعاض ذلک المتصل الذی
هو موجود واحد برأسه فاذن وجودها فی الاعیان بعین

صراف

جزانه القوة ومحضيته الفعل ثم اذا طرء الانفصال ۴۹
شوهدت ذوات متباينة فيكون الوجود هناك قد تعدد
بالضرورة وبالجملة الوجود هو نفس الموجودية المصدرية
وليس يتصور له تخصص وتكثير الا بالاضافة الى موضوعات
متكثرة فمهما اتحدت الذوات توحد الوجود ومهما تباينت
تكثر فاذن الاتصال والانفصال مصيرهما الى توحد الوجود
وتكثره ففصل المتصل تكثير الواحد ووصل المنفصلين
توحيد الكثير فالقسمة بالحقيقة تحويل الوجود الواحد الى
وجودات متكثرة ومن هناك يتبرهن ان الواحد بالاتصال
لا يختلف بالحقيقة ولا يتصل بالا يتشابه بالطبيعة فالمتصل
الواحد واجزاؤه المقدارية جميعا بل قاطبة المتحدات
في الوجود متحدة بالماهية متشابهة بالطبيعة تبة ايماض
هل قرع سمعك قول شركائنا الذين سبقونا بالصناعة
هوية الشيء وتعينه ووحدته وتشخصه وخصوصيته
ووجوده المنفرد له كلها واحد فهو الحق وعليه الفتوى ست

اقول اذن التشخص بعينه هو الوجود بالحمل الاولي
الذاتي بل ان تشخص الشيء من جهة وجوده الذي يخصه
العقل به ممتازا عن وجودات الاشياء مباينا لها
في الحمل بماله من الخواص واللوازم والاعراض اللاحقة
التي هي امارات الوحدة الشخصية من تلقاء اقتضاء
جوهر الماهية او بحسب استعداد المادة وانما مبداء
شخصيته نحو الوجود اي امتناع حمله على كثيرين ارتباطه
بالوجود الحق المتشخص بنفس ذاته ارتباطا خاصا يجهل
كنهه ويعلم حصوله بالبرهان أليس العقل الصريح الذي
لم يكدر بصحابة الطبيعة يحكم ان الكليات المتضامة
متناهية وغير متناهية ككلي واحد في عدم افادة التشخص
فلو كان لكل شيء ماهية كلية لاستحال حصول الجزئية
في شيء مما يقع تحت مقولات الجائزات لا يكون بحسبه
الشخصية فاذن شخصية الاشياء بالمنشئ المبدع المتشخص
بالذات كما وجودها ووجوبها فتشخص الشيء هو نحو وجوده

الذي

الذي يخصه العقل به فايضا عن مبدعه فان كان من
الانوار المفارقة كان جوهر حقيقته بحسب جوازه الذاتي
صالحا بقبول التشخص والوجود من جاعله فهو بذاته
تعقل مهيته وتشخصيته وان كان مما كونه للمادة فتهيوه
للقبول بحسب ما يستانف لمادته من الاستعداد
وبالجملة تعدد الوجود بتكثر الاشخاص الموجودة وتوحده
توحد الشي بالشخصية فاذن الاتصال والانفصال
توحد الوجود وتكثره فالوحدة الاتصالية لا محالة مساوق
الحصول للوحدة الشخصية لكثرة الانفصالية للكثرة
الشخصية فاذن قسمة المتصل مطلقا تحويل الوحدة
الشخصية الى الكثرة الشخصية فقد استبان ان الاجزاء
المقدارية متاخرة من الكل في الوجود الاتصالية ممتنعة
البقاء مع طريان الانفصال سواء كان ذلك في الاعيان
او في الوهم تنبيه فالجسمان ليس شي منهما بجزء جسم ما

الا علی سبیل العرض لا بالعرض واما الشجرة مثلا فجنتم احد
بالطبع لا وحدة مقدارية بل علی نوع اخر فالنار جزء
من شجرة واحده لا من جزئية واحدة ومن مقدار واحدة
فليتحرز من اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات تشريق
تعالوا اتل علیکم ما علمنی ربی من ام التشخص لعل
لك القول وكنه المسئلة ان النظام الجملی لعالم التقرر
شخصه التی هو علیها الجمل النظامات الممكنة ومن
المستحیل بالذات نظام اخر فوقه او فی رتبته تحجب
الكمال ولك علينا تبيانه من ذی قبل ان شاء الله
تعالی فعنايته الباری الجواد عز اسمه اذ هو تام فوق
التمام قد اوجبت ان يعقله بذاته فاذن النظام الجملی
الواقع بنفسه مرتبط بالمبدا الحق وهو سبحانه بنفس
ذاته لا بتوسط امر ما اذ لا خارج اصلا فاعله ومقتضيه
فالنظام الوحدانی الجملی مرتبط بوحدته وهويته بالواحد
الحق المتشخص بذاته فهو لا محاله موجود شخصی بالذات

وتحو وجوده فايضا عنه سبحانه هو تشخصه ومبداء
تشخصه واما كل من اجزاء نظام الكل من المفارقات
والهيولانيات فيتشخص بالصدور عن جاعله جزءا
من النظام الكلي الواحد بالشخص اذ يتصور جزء الشي
الشخصي المتميز عن ساير اجزائه في الوجود بما هو جزءه
الخاص المتميز الا تشخصا فاذن الاشياء اذا انبسطت
وتفاصلت في لحاظ العقل وبانت عن المبداء
الاول صح تعلق البعض بالبعض فيقال في بادي
اللحظ هذا من ذلك ولاجل ذلك ابتداء او بلا واسطة
وان انتهى الاستناد الى الله سبحانه اخرا بالضرورة
البرهانية واما اذا لوحظت جملتها بحسب النظام المتسق
الكلي الواحد فليس هناك الا امر موجود واحد بالنظام
متكثر بالتاليف مستند بجميع اجزائه الى الجاعل مرة
واحدة ومتشخص به فيكون هو الفاعل والغاية على
الاطلاق وهو الوجود والتشخص القايم بالذات

ولا وجود ولا تشخص ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم فهذا سر عظيم له بولي عدالساق القول الى
تقديمه على حيرة وا وصيكم بصونه الا عمن يستاهله
لعه بعقله واستضاءة سريرته ايماض اليس قد آن
لك ان تعرف ان الوحدة الشخصية تختص من بين
انواع الوحدة بانها ليست بحيث يمكن ان تزول
عن موضوعها فتستعقب عليه الكثرة الشخصية المقابلة
بل هي ومقابلتها ممتنعا التعاقب على موضوع واحد
اعني ان كل واحدة منهما لطباعها تيابى الا ان يكون
زوالها بزوال المعروض انما احتمال التوارد شاكلة
ساير انواع الوحدة والكثرة فقد دريت ان الوحدة
الشخصية مساوق الوجود ومن المتهافت ان يبطل
نحو وجود الشيء ويستمر ذاته فلا يتصور توارد وجودات
على شيء بعينه بحركة ولا لا بحركة وايضا الوحدة الشخصية
مفهومها عدم الانقسام الى الجزئيات كما الوحدة

الاتصالية

الاتصالية مفهومها عدم الانقسام بالفعل الى الاجزا
المقدارية فاذا امكن زوالها عن الموضوع مع استمراره
الذات يتعقب الكثرة الشخصية المقابلة لصح صيرورة
الجزئي كليا وهذا الاصل ليس يستنكره احد من ضرب الحقيقة
تشريق تحقق انه لافرق هناك فى الاستحالة بين
التعاقب التعقبى من بعد الحصول والتبادل
الابتدائي من بدو الفطرة فالبيانان ناهضان
فى الصورتين بل ان يكون الشئ بحيث لاياب
ان يكون له فى ابتداء الفطرة هذا النحو من الوجود
او ذاك وحقيقة الجزئية او طبيعة الكلية اشهد بفساد
نفسه من الذى الى سبيل التعاقب ثم لوكان المفهوم
ما صلوح ان يكون من اول الفطرة اما على طباع امكان
تكثر الاشخاص او على طباع امتناع الحمل على كثيرين
كان انما له بحسب الذات الطباع المشترك دون شئ
من الخصوصيتين فيكون كل من الامرين بخصوصه الا

بنفس الذات بل بمقتضٍ من خارج فيكون الجزئي جزءاً
لا بالذات بل لعلة وبجعل تسويغ ذلك اثم مبين
سياقة اما تهيئات الآن بسلوك السبيل بالبرهان
اليس اذا انفصل جسم فارداً واتصل جسمان فاردان
تبدل نحو وجوده جوهره المتصل بالذات فزالت
وحدته الشخصية فانعدمت لا محالة ذات موضوعها
اعني شخص الجوهر المتصل بالذات فاذن لو لم يكن
يبقى جزء آخر جوهري من تشخص الجسم لكان عند الانفصال
والاتصال يبطل بالمرة وذلك نسخ حكم العقل ونسخ
اجماع الفريقين فاذن كل جسم فارد متصل الذات
من جوهرين ينعدم احدهما بشخصيته هويته ويحفظ وجود
الآخر مستمر الوحدة الشخصية وهو الهيولى الاولى
تشريق وبما ارينا السبيل ننزع النهج الى ان يستتم
مسلك الشركاء السالفين ايضا وهو ان الاتصال لا يقبل
الانفصال ولا في قوته ذلك اذ هو عدمه والشي لا يقبل عدمه

ولا نفسه اذ لا يعقل كون الشئ قابلا لنفسه فاذن لابد من
القابل للاتصال والانفصال قبولا يكون هو بعينه الموصوف
بالامرين ويزاح تشكك المتشككين ان الاتصال بالمعنى الاضافي
يقابله الانفصال واما بمعنى الطبيعة الجوهرية الممتدة
بنفس ذاتها في الابعاد فليس ينافي الاتصال والانفصال
والوحدة والقعدة فالغلط من اشتراك اللفظ
بان الانفصال عدم الاتصال الاضافي ومستوجب
انعدام الاتصال الجوهري الواحد بالشخص لانه مساوق
زوال الوحدة الشخصية ايضا لا مناط انتفاء الوحدة
الاتصالية فقط فالاتصال الحقيقي الواحد بالشخص
ايض ليس يقبل الانفصال والاتصال الاضافيين
بين اجزائه المقدارية فالتخبط من نفس الفحص وسوء
الاعتبار واما ان الاعدام لا يستدعي ثبوت محال
تقبلها فانما يصح مطلقا في السلوب الصرفة لا في اعدام
الملكات اذ لها حظ من الثبوت الا اذا لوحظت